الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية

مطبوعة موجهة لسنة الثانية LMD

المقياس: المنطق الصوري

أستاذ المقياس: د.اسعيد عليوان

السنة الجامعية 2008-2009

صورة زهاي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين و الشريعة و الحضارة الإسلامية

قسنطينة

نظام ل.م.د L.M.D

قسم العقيدة و مقارنة الأديان

1- مذكرة خاصة بمقياس المنطق الصوري

السنة : الثانية ل.م.د

أستاذ المقياس :د. اسعيد عليوان

السنة الدراسية :1429 .1430 هـ

المدخل:

نشأة علم المنطق:

لقد شرع الإنسان في التفكير منذ بدأ في التساؤل عن الوجود ومظاهره، فكان يستدل ويصدر الأحكام قبل أن يعرف المنطق كما كان يتكلم قبل أن يعرف علوم اللغة.

والبحث العلمي بين أن بدايات علم المنطق كانت عند برمنيدس وزينون وكذا عند الفيثاغوريين وهيراقليطس، ولا سيما عند سقراط في محاوراته التهكمية التي بين فيها الأغاليط والحيل السفسطائية المبنية على التلاعب بالألفاظ ثم أفلاطون في محاوراته الجدلية.

ولكن الواضع الحقيقي لهذا العلم هو أرسطو الذي بدأه بالرد على السفسطائيين بأخذ مسلماتهم ووضعها في صورة مقدمات بطريقة القياس لإرغامهم على التسليم بنتائجها[1]

أصل كلمة منطق:

المنطق له تعاريف متعددة أدت إلى وجهات نظر متباينة حول موضوعه، فأدخلت فيه مسائل وأخرجت منه أخرى طبقا لهذا التعريف أو ذاك، وسنحاول تلخيص إتجاهات المناطقة في تعريفه، وقبل التعرض لتلك التعاريف نحلل لفظ منطق كي يسهل لنا معرفة موضوعه.

إشتقاق الكلمة العربية "منطق":

كلمة منطق كانت موجودة في اللغة العربية قبل ترجمة المنطق اليوناني، وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى "ياأيها الناس علمنا منطق الطير"[2]، ولكنها لم تكن تدل على التفكير والإستدلال، وإنما كانت تدل على معنى الكلام مجردا وظل هذا المعنى سائدا حتى بعد الإصطلاح على تسمية علم المنطق بإسم المنطق، بدليل أننا نجد إبن السكت ألف كتابا جعل عنوانه "إصلاح المنطق" لا علاقة له بالمنطق كعلم بل يبحث في إصلاح اللفظ. فهو في علم اللغة ولكنه مع هذا أخذت كلمة "منطق" تتخذ طابع الدلالة على التفكير والإستدلال، وقد كرس الإصطلاح نهائيا من ناحيتين هما:

أ- **النقد الخارجي**: وذلك لأن كلمة منطق شرعت تبتعد في جوهر معناها عن كلمة الكلام حين صار الكلام علما خاصا له موضوع قائم بذاته هو العقائد وأطلق عليه مصطلح علم الكلام.

---

[1] - مهدي فضل الله، مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي ، ط2، دار الطليعة،ط5، بيروت، 1979م، ص:11.

[2] - سورة النمل 16.

ب- النقد الداخلي: وذلك حين ميز المناطقة من الناحية السيكولوجية بين القوة الناطقة الظاهرة المنتجة للإشارات والحركات البادية في أصوات ولا تدل على قوة فكرية منظمة، وهذه قد يشترك فيها الإنسان والحيوان.

وبين القوة الباطنة الناطقة التي تدل على الفكر وتضع قواعد الإستدلال وهذه القوة هي المنطق بمعناه الدقيق[1]

وهو ما بين الجرجاني النطق بقوله: "النطق يطلق على الظاهري وهو التكلم، وعلى الباطني، وهو إدراك المعقولات، وهذا الفن (المنطق) يقوي الأول، ويسلك بالثاني مسلك السداد، فبهذا الفن يتقوى ويظهر كلا معنى النطق للنفس الإنسانية المسماة بالناطقة، فاشتق له إسم المنطق"[2]

إشتقاق الكلمة الأوربية"(logic (e ": "logique(f)"

كلمة منطق التي أصبحت في اللغة اللاتينية (logica)[3] مشتقة من الكلمة اليونانية (logos) التي تعني الكلمة، ثم أخذت معنى اصطلاحيا، وهو ما وراء الكلمة من عملية عقلية، ثم ارتباط الكلمة بكلمة أخرى لتكون قضية ثم الاستدلال على الأحكام والبرهنة عليها وارتباطها ارتباطا عقليا بعضها ببعض، أي أصبحت تعني الفكر والعقل والبرهان ويجب أن نشر إلى أن كلمة (logiké) اليونانية لا نجد لها معنى خاصا عند أرسطو، الذي استعمل بدلها اصطلاحات مثل التحليلات، العلم التحليلي، العلم الصوري، والكلمة على مايبدو من وضع شراح أرسطو، وأول من أشار إلى هذا (poice) وقد شاع إستعمالها في القرن 2م وإنتشرت في كتابات شيشرون، ثم الإسكندر الأفروديسي وجالينوس[4]، والسبب الذي أدى بهم إلى استعمالها، هو كي يميزوا بين أورغانون أرسطو وبين كلمة (dialectique) –الجدل- عند الرواقيين[5]، ثم انتشر استعمال كلمة منطق في كل العلوم باعتبار أن المنطق علم كل العلوم كالبيولوجيا وعلم النفس وعلم الإجتماع[6].

تعريفات علم المنطق:

---

[1] – علي سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتي عصورنا الحاضرة، ط5، دار المعارف، مصر، 1971م، ص ص 4-6.

[2] – الجرجاني: حاشية على تحرير القواعد المنطقية، دط، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د ت، ص ص 113، 128؟.

[3] – جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973م، ص 428.

[4] – علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 4،3.

[5] – عبد الرحمان بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ط3، وكالة المطبوعات الكويت، 1981، ص 3.

[6] – علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 4.

بعد أن عرفنا تطور كلمة منطق عند المسلمين والأوربيين نحاول تعريفه اصطلاحيا، والحقيقة أنه كثرت تعاريفه واختلفت الآراء حوله. ولنذكر تعريف أرسطو ثم نلخص اتجاهات المناطق في تعريفه.

تعريف أرسطو:

يعرفه أرسطو بأنه " آلة العلم، وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه"[1] قد أثر هذا التعريف في العصور الوسطى إسلامية ونصرانية، فأتت كل التعاريف مقتبسة منه، ولنبدأ بذكر اتجاهات المناطق في تعريفه ونلخصها في أربع إتجاهات هي:

أ- الإتجاه العملي: من بين الذين يذهبون هذا المذهب في تعريف المنطق عمر بن سهلان الساوي الذي عرفه بأنه:((قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد، بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته، وهذا هو المنطق)) – ((إنما أحتيج إلى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد[2] للتوصل بها الى السعادة الأبدية، لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل في أن يعلم الخير والحق، أما الحق فلذاته، وأما الخير فللعمل به))[3].

ولكن يؤخذ علي الساوي أنه قرر توافق العقول السليمة، وهذا محل نظر من الناحية المنطقية والميتافيزيقية.

فمن الناحية المنطقية كثير من القوانين التي سلم بها العقل قديما واعتقد صحتها وضعت موضع النقد وتناولها المنطق الرياضي من وجهات نظر مخالفة للمنطق القديم ومن بينها قوانين الفكر الأساسية، وقد شك المسلمون فيها وخرجوا عليها في كثير من أبحاثهم، كما هاجموا القياس وصورته اليقينية، وهو مافعله ايضا الغربيون المحدثون،

أما من الناحية الميتافيزيقية فقد اختلفت آراء المفكرين المعاصرين في قضية اتفاق العقول وتطورها، هل تتفق أم لا؛ وهل تتجه في تطورها نحو التماثل أو التباين؛ الوحدة أوالتعدد؟[4].

ب: الاتجاه النظري: هذا الاتجاه يعتبر المنطق علما نظريا فقط، ومن بين أصحاب هذا الاتجاه: جيفونز الذي يرى بأن المنطق هو "علم قوانين الفكر" وكينز الذي يرى بأن المنطق هو:"العلم الذي يبحث في المبادئ العامة للتفكير الصحيح، وموضوع بحثه خواص الحكم لا من حيث كونها ظواهر نفسية، بل من حيث دلالتها

---

[1] – المرجع نفسه، ص 6.

[2] – العقائد لا يقصد بها المعنى الإصطلاحي، بل ما يعتقده الإنسان على العموم.

[3] – عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، دط، مطبعة بولاق، القاهرة، 1898م، ص 4.

[4] – علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 8،9.

على معارفنا ومعتقداننا، وهو يعني بوجه خاص بتحديد الشروط التي تهيئ لنا الانتقال من أحكام معلومة إلى ما يلتزم عنها من أحكام أخرى" أو هو العلم الذي يستقصي المبادئ العامة للفكر الصحيح، وهاملتون الذي يرى أن المنطق هو علم قوانين الفكر كفكر"[1]

وخطأ هذا الاتجاه: أن المنطق يتناول صورة الفكر ومادته (محتواه) فعندما نقول: علم نظري فقط نجده ينطبق على صورة الفكر لا على مادته، ولذا وجد اتجاه آخر هو:

ج: الاتجاه المعياري: بعض المناطقة ذهبوا إلى أن المنطق على معياري أي أن قوانين المنطق تصبح بالنسبة للفكر كمعايير ثابتة ينبغي أن يرقى إليها كل تفكير صحيح، ويعد فنت من الذين يرون هذا الرأي حين ميز بين العلم النظري والعلم المعياري فذهب إلى أن المنطق والجمال ولأخلاق علوم معيارية[2]. " فعلم المنطق يدرس معيار الصدق لأنه معنى بدراسة صحة التفكير وسلامته، وعلم الجمال يدرس معيار الجمال أو ما الذي يجعل الجميل جميلا وعلم الأخلاق يدرس معيار الخيرية أو متى يكون السلوك خيرا أو فاضلا؛"[3] فهذه العلوم الثلاثة متشابهة تدرس القيمة التي يمكن إضفاؤها على التفكير (المنطق) أو التي يكن إضفاؤها على الوجدان أو الشعور (الجمال) أو التي يمكن إضفاؤها على السلوك (الأخلاق)[4]. لكن النقاد يرون أن تم تناقضا بين كون المنطق علما وبين كونه معياريا، ذلك أن قضايا العلم تستمد من الواقع وتعبر كما هو كائن ولذا فأحكام العلم تقريرية كأن نقول مثلا: الحديد يتمدد بالحرارة، ولذا يستحيل تصور علم بمعنى كلمة علم تكون قضاياه غير مستمدة من الواقع ومعبرة كما يجب أن تكون عليه الواقع كأن نقول مثلا: يجب أن يتمدد الحديد بالحراة، بينما نجد الأحكام المعيارية غير مطابقة للواقع بل تعبر عما ينبغي أن يكون عليه الواقع. والمنطق في صورته الحاضرة ليس معياريا، بل هو استنباطي مثل الرياضيات[5]، ولذا وجد اتجاه رابع.

د: الإتجاه الذي يجمع بين النظري والعملي:

هذا الإتجاه في نظرنا هو الصواب، ومن أصحاب هذا الإتجاه:

---

[1] - محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ط2، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975م، ص 8.

[2] - محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 7.

[3] - إمام عبد الفتاح إمام، محاضرات في المنطق، دط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ط1، ص 8.

[4] - المرجع نفسه، ص9.

[5] - محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 7،8.

الفارابي: (ت 339هـ/950م) وذلك إذا جمعنا ماورد في إحصاء العلوم والجمع بين رأيي الحكيمين، ففي الأول عرفه بأنه "صناعة (آلة) تعطي بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريقه الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات"[1] فهو في هذا التعريف تعتبر المنطق آلة للعلوم لا جزءا من الفلسفه[2]، ولذا فهو ليس غاية بل وسيلة لإدراك العلوم، بينما في الكتاب الثاني يعتبره جزءا من الفلسفه مما يجعله نظريا.

ابن سينا:عرفه بأنه "الصناعة النظرية التي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا، والقياس الصحيح الذي يسمى برهانا"[3] أي إذا وصلنا إلى التعريف التام بواسطة الحد وصلنا إلى أول درجات العلم، وإذا وصلنا إلى القياس البرهاني وصلنا إلى غاية العلم[4]، فابن سينا يعتبره علما ويعتبره في الوقت ذاته جزءا من الفلسفة، فهو وسيلة وغاية معا. وهو ما يتوافق مع موقفه من المنطق الذي يجعله صوريا وماديا معا.

السنوسي التلمساني: (ت 895هـ/ 1490م) عرفه بأنه "قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما يعصم النحو اللسان من اللحن في قوله. فقد اضطر إذن لمعرفة هذا العلم ليعرف به العقل صحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصورات وصحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات"[5] وهو ما يتوافق مع موقفه من المنطق الذي يخصصه للصورة فقط.

ونختم الاتجاه برأي جوبلو الذي يقرر بأن العلوم كلها بما فيها المنطق "نظرية وتطبيقية معا"[6]

وهناك من يرى بأن هناك تناقضا بين كونه نظريا وعمليا في آن واحد، لأنه لا يمكن أن يكون الشيء وسيلة وغاية في آن واحد، لكن هذا التناقض يزول عندما يعتبر المنطق علما نظريا في ذاته وسيلة يغيره.

---

[1] - الفارابي، أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968م، ص 67.

[2] - الفارابي أبو نصر محمد، كتاب الجمع بين رأيي الحكمين، تحقيق البيرنصري نادر ، ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960م، ص 80.

[3] - إبن سينا.

[4] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 7.

[5] -محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، شرح مختصر في علم المنطق، في المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1382، ورقة 227/ أ.

[6] - محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 6.

ملاحظة: هذه التعاريف كلها ترجع إلى تعريف أرسطو، وكل ما ذكر من تعاريف يرجع أساسا إلى التعريف الأرسطي لكن أضيفت له بعض المباحث أو أخرجت منه وما يعتبر جديدا هو اكتشاف المنطق الرياضي، ويمكن أن نختم هنا بالإشارة إلى تعريف المنطقي الفرنسي رابيية[1] Rabier) الذي جعل علم مناهج البحث جزءا من المنطق، فعرفه بأنه "علم العمليات التي بواسطتها يتكون العلم" كما عرفه بأنه "اتفاق شروط العقل مع ذاته. واتفاق العقل مع الأشياء، العمليتان مرتبطتان تكونان الشروط الضرورية والكافية للتوصل إلى الحقيقة"

فالشطر الأول من التعريف هو المنطق بالمعني المتعارف عليه: انعكاس العقل على ذاته لاستخراج حقائق يسير بمقتضاها في استدلالاته والشطر الثاني "اتفاق العقل مع الأشياء" هو علم مناهج البحث[2]

المنطق بين الصورية والمادية

(تقسيم المنطق)

نبدأ هذا الموضوع بالتساؤل الأتي:

هل المنطق علم صوري أو مادي؛ وهل يهتم بصورة الأفكار من حيث هي أم بالأشياء في ذاتها ومضمونها المادي.؟ وهو ما عبر عنه المنطقي الإنجليزي جونسون بقوله: "إن عمل المنطق في أوسع معانيه هو أن يحلل و ينقد الفكر، وهذا التحليل إما أن يشمل الفكر نفسه، وإما أن يشمل صوره ومبادئه، إما أن يتجه إلى مضمونه الفكر نفسه، وإما إلى القواعد التي يسيرعليها المنطق في بحث هذا المضمون في الاستدلال[3]. هذه المشكلة الخطيرة واجهت الباحثين في المنطق، وعلى أساسها ميز المناطقة بين نوعين من المنطق".

أ- المنطق الصوري: الذي يبحث في صور الفكر دون اهتمام بالموضوعات التي نفكر فيها، وموضوع هذا المنطق هو وضع القواعد التي تجعل الفكر متفقا مع ذاته، أي القواعد التي نجعل الفكر لا يتناقص مع القواعد التي وضعها بذاته، أي كيف نصل من مقدمات إلى نتائج صحيحة بواسطة تلك المقدمات تقسها ووحدها.

ب- المنطق المادي: موضوع هذا المنطق هو وضع القواعد التي تجعل الفكر متطابقا مع الأشياء، أي أن تعبر في الذهن على ماهي عليه في الخارج،

مثلا: إذا قلنا: كل الطلبة مهذبون

وكل المهذبين مجتهدون

كل الطلبة مجتهدون

---

[1] - وهو أيضا لا يخرج عن التعريف الأرسطي.

[2] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 16

[3] - المرجع نفسه، ص 17.

فمن الناحية الصورية لا يهمنا هل هي مطابقة للواقع أم لا، ولكن يهمنا: هل شروط القياس متوفرة فيها أم لا، أما من الناحية المادية فلابد من عرض القضية على الواقع، هل هي متطابقة معه أم لا ؟

ونحن لكي نحل هذه المشكلة يجب الرجوع إلى أرسطو[1]:

المنطق عند أرسطو لم يكن شكليا "وإنما كان مزيجا من الصورية والمادية (الموضوعية) كما كان مزيجا من المنطق العقلي والمنطق الوجودي"[2] ذلك أننا نجد عنده نوعين من المنطق:

1- **المنطق الصغير: (logica minor)** وهو دراسة قوانين الفكر مجردة من كل مضمون (المنطق الصوري):

2- **المنطق الكبير(logica major):** وهو ينطبق على مناهج البحث، وهو دراسة عمليات العقل منطبقة على هذا العلم أو ذاك، وقد بحثه أيضا في كتابه "التحليلات الثانية" وهويتكلم على القياس مطبقا على البرهان بل التحليلات الأولى التي تعتبر بحثا شكليا فيها جانب مادي، وبهذا فإن المنطق عند أرسطو لم يكن صوريا مخصا رغم تركيزه على الجانب الشكلي[3].

ونظرية اعتبار المنطق صوريا وماديا (ينطبق على مادة الفكر) وجدت عند كثير من المناطقة المسلمين كالفارابي وابن سينا، علما أن الذي يمثل الجانب المادي هو البرهان، الجدل، الأغاليط، الحظابة، الشعر، ولكن المتأخرين من المسلمين غلوا في الناحية الشكلية للمنطق على حساب المادة مما جعل ابن خلدون ينتقدهم برزا أهمية الناحية المادية[4] والسبب في تصورنا هو محاولة الابتعاد عن ميتافيزيقاه الوثنية ولتجعلوه أكثر علمية بحيث ينطبق على جميع العلوم ذلك أن الصورية لاتقتصر على المنطق وحده وإنما تمتد فتشمل كل العلوم بدرجات متفاوتة ويكفي أن نعرف أن كل قانون علمي إن هو إلا تجريد لعلاقة لوحظت بين وقائع الطبيعة أي تعميم ما توصلنا إليه من دراسة حالة جزئية على ما لم يدرس من أجزاء الظاهرة ذاتها[5].

وإهمال الجانب المادي له جانبان أحدهما سلبي يتمثل في إهمال الجانب المادي رغم أهميته، وثانيهما إيجابي محدد للمنطق الرمزي الذي هو أكثر صورية من المنطق الصوري، وقد استطاع المسلمون التمهيد

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 17 – 19.

[2] - عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 9.

[3] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 19.

[4] - ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دط، دار العودة، بيروت، دت، ص 389.

[5] زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ط1، ص 7.

للمنطق الرياضي بإدراج علاقات جديدة في المنطق كعلاقة المساواة والملزومية والنصفية إلى إضافة إلى التجريد الصوري.

أما أوربا فقد سيطر فيها في عصورها الوسطى المنطق الأرسطي الشكلي بأقصى معاني الشكلية[1] فأدى ذلك إلى أضرار كبيرة على تكوين العلم الطبيعي ذلك أن الأرسطية في جوهرها هي فلسفة للصورة أو للتصور منظورا إليه من ناحية الكيفية. أما اعتبار العلاقات الكمية في العالم فقد كانت مجهولة في العلم الأرسطي. والعلم الحديث في جوهره كمي ورياضي. وهذا هو السبب العميق لنجاحه، وهذا ما أدركه رجال عصر النهضة مما جعلهم يصبون غضبهم على هذا المنطق إبتدأ من الكون **16**[2]. وكان المسلمون قد سبقوهم إلى هذا النقد منذ البدايات الأولى ترجمة إلى العربية، فإبن الصلاح صرفه[3] وكذلك النووي، والسيوكي الذي ألف كتابا سماه "القول المشرف في تحريم الإشتغال بالمنطق"[4] ثم صون المنطق والكلام عن فن المنطق الكلام الذي جمع فيه آراء العلماء الذامين للمنطق[5].

أما إبن تيمية فقد نقده نقدا علميا وألف في ذلك ونقض المنطق "والرد على المنطقيين" ولكنه يجب أن نذكر هنا بأن فكرة الكيفية لم ينته دورها من العلم وما زال لها مكانها، ولذا بقي للمنطق الأرسطي قيمته إلى لأن رغم كثرة الحملات عليه..

طبيعة المنطق

هل هو علم أو فن؟

هذه المشكلة أول من أشارها كسيودورس (cassiodare) (ت570م) ومن هناك صارت من المشاكل الرئسية التي بقى بها في مستحصل دراسة المنطق[6] وهي من المشكله السابقة، وهي تقسيم المنطق إلى صوري ومادي والقضية هي: هل يمكن إعتبار المنطق علما من العلوم التي تهدف إلى الكشف عن الحقيقة لذاتها

---

[1] – محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص ص16، 17.

[2] – ومن أراد التوسع في هذه القضية فليرجع إلى علي سامي النشار، المرجع السابق، إبتدأ من ص25.

[3] – ابن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح، تحقيق عبد المعطي امين قلمجي، ط1، دار الوعي حلب، سوريا، 1983م، ص 71.

[4] – محمد جلال أبو الفتوح أشرف، جلال الدين السيوطي منهجه وآراؤه الكلامية، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981م، ص 33.

[5] – جلال الدين السيوطي، صون المنطق الكلام عن فن المنطق والكلام تحقيق علي سامي النشار، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت ، ص 3.

[6] – عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 17.

بغض النظر عن فائدتها العملية، أم أنه مجرد فن من الفنون يهتم بالتطبيقات وبيان المناهج العلمية المؤدية إلى المنفعة بالفائدة، أم أنه علم وفن معا.؟

لقد تباينت ردود فعل المناطقة، فمنهم من يرى أنه علم فقط يعبر عن مجموعة من النظريات والقوانين والقواعد التي توجد في الذن بغض النظر عن التطبيق عليها وعن الفائدة التي يمكن أن تستخرج من هذا التطبيق ومنهم من يرى أنه فن فقط أو صناعة يهتم بالتطبيق وبالفائدة. ومنهم من يرى أنه علم وفن معا. لأنه يكشف عن الحقائق النظرية ثم يحاول تطبيقها.

وبعبارة أخرى: إذا كان المنطق صوريا كان علما، وإذا كان ماديا كان فنا، وإذا كان هما معا، كان علما وفنا.

المشكلة تعود إلى أرسطو الذي قسم شراحه مثل الإشكندر الأفروديسي فلسفته إلى قسمين:

أ- **قسم نظري:** ويشمل علم الطبيعة، علم الرياضة، علم ما بعد الطبيعة، وغايته الوصول إلى الحقيقة لذاتها دون نظر إلى أي منفعة عملية.

ب- **قسم عملي:** ويشمل السياسة والأخلاق وتدبير المنزل ويستهدف أصلا المنفعة العملية.

ونلاحظ هنا أن المنطق ليس موجودا إلا في القسم النظري ولا في القسم العملي لذا اعتبر على أنه مدخل للفكر لا غنى عنه أو آلة للعلم أو أورغانون أو علما آليا. صحيح أن أرسطو أطلق على المنطق والعلم التحليلي بالعلم الآلي لكن النظر في تقسيمات شراح أرسطو لفلسفته تجعل المنطق لا جزءا من الفلسفة ولا علما من علومها[1].

الأبيقورية: عكس الأرسطية، إعتبروا المنطق علما وسموه العلم القانوني والفلسفة الأبيقورية (حسية مادية) تنقسم إلى ثلاثة أقسام: المنطق (العلم القانوني) وعلم الطبيعة وعلم الأخلاق. والمنطق وعلم الطبيعة خادمان للأخلاق.

الرواقية: الرواقيون يقسمون الفلسفة إلى تقسيم أبيقور ذاته، وإعتبروا العالم الخارجي بما فيه من جزئيات مادية أساس ولباب المنطق عكس أرسطو الذي يرى بأنه لا علم إلا بالكلي، فالمنطق إذن علم من العلوم موضوعه الجزئيات المادية المشخصة.

المسلمون وهذه القضية: بعض المفكرين المسلمين عرض المشكلة دون تحديد ومنهم من جعله جزءا من أجزاء العلم النظري ومنهم من جعله آلة للفسفة ومنهم من جعله جزءا منها وآلة لها.

---

[1] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص ص 35- 37.

النصارى في العصور الوسطى: اختلفوا أيضا فطوما الأكويني (أرسطي) ومن نحا نحوه اعتبروا المنطق فنا. أما النصارى المثأثرون. بالأفلاطونية المورثة أو بأفلاطون وأرسطو معا فقد اعتبروا المنطق علما وفنا في آن واحد[1].

العصور الحديثة: نجد أرنو(Arnould ت 1694م) ونيقول (Nicole ت 1965) صاحبا منطق بور رويال يذهبان إلى أن المنطق فن، ويؤلفان كتابا جعلا عنوانه "المنطق أو فن التفكير" ويذهبان إلى أن فائدة المنطق هي اكتشاف الخطأ في الحجج المعقدة وتوجهنا إلى التفكير السليم وكذلك ديكارت وسبينورا اعتبرا المنطق فنا من الفنون

ولقد أراد هوايتلي (ت1862) أن يضيف شقة الخلاف في هذه المشكلة قد ذهب إلى أن الفن يفترض دائما العلم أيما كانت درجة هذا الفن، وكذلك فإن العلم يفترض دائما الفن من حيث إن العلم لابد له من التطبيقات، كما أن هذه التطبيقات يجب أن تكون نابعة عن علم وعن قواعد وقوانين فكرية، ولذا فقد عرف المنطق بأنه "علم وفن التفكير الصحيح" وهذا ما قرره جوبلو بقوله "إن العلوم كلها حتى أكثرها نظرية قابلة للتطبيق"[2].

ولكن هناك طائفة أخرى من المناطقة ترى بأن المنطق علم وليس فنا، ومنهم جيفونز (Jevons) الذي يرى بأن المنطق "هو علم قوانين الفكر"[3].وقد تحدثنا في هذا أثناء حديثنا عن الإتجاه النظري في تعريف المنطق.

النتيجة مما سبق: يجب أن لا يكون المنطق علما منطويا على ذاته، بل هو علم وفن في الآن عينه فلا ينبغي أن يكون معرفة نظرية بحتة للتفكير الصحيح دون أي تطبيق عملي فحسب، أو أن يكون وسيلة عملية لإجادة التفكير فحسب، بل عليه أن يقوم بالأمرين، فالمنطق إذن هام في الناحية العملية وفائدته موجبة وسالبة. ولكن فائدته السالبة أكثر، إنه يكشف عن الاستدلالات الباطلة، كما أنه يبين لنا عدم كفاية الاستدلالات التي تبدو في ظاهرها يقينية، إن عمله الهام الحاسم لا يصبح في كشف الحقيقة بقدر ما يتضح في تجنب الخطأ إنه روح النقد. ويمكن تلخيص هذا في أنه:

1. يبحث في الفكر الإنساني بقصد الإقتداء إلى قوانينه و معرفة لشروط التي يتوقف عليها الصحيح منه وهو من هذه الناحية علم من العلوم له موضوع خاص وغرض معين ومنهج محدد.

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 39- 40.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 40- 41.

[3] - محمد السرياقوسي، التعريف بالنطق الصوري، دط، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1975م، ص 13.

2. تطبيق هذه القوانين على أنواع الفكر المختلفة لمعرفة الصواب منها والخطأ وهو من هذه الناحية فن من الفنون أو صناعة كما يسميه مناطقة العرب[1].

وإذا كان المنطق علما وفنا في آن واحد فإن حاجتنا إليه كبيرة جدا وفوائده لا تحصى منها:

- أن المنطق له موضوعه الخاص بما فيه من أمثلة جزئية، فهو يفسر التنوع الشديد في الجزئيات بعدد قليل من المبادئ. مما يساعد على تطوير مناهج البحث العلمي.
- يمد الإنسان بالقدرة على تعريف الأشياء وتحديدها، كما يعينه على معرفة أنواع الحجج البرهانية وإصدار الأحكام.
- يقوى ملكة النقد ويساعد على الكشف عن المغارطات والخرافات.
- المنطق هو القانون المقوم للعقل، ذلك أن الله خلق الإنسان مفطورا على النطق وجعل اللسان ألة ينطق بها، ولكنه مع ذلك يحتاج إلى ما يقوم نطقه ليكون كلامه على طبق للغة التي يتعلمها من ناحية هيئات الألفاظ وموادها، فيحتاج إلى مدرب يعوده على ممارستها، وإلى قانون يرجع إليه يعصم لسانه عن الخطأ وذلك هو علم النحو والصرف.

وكذلك خلق الله الإنسان مفطورا على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة، لكن مع ذلك نجده كثير الخطأ في أفكاره، فيحسب ماليس بعلة علة، وماليس بنتيجة لأفكاره نتيجة وماليس ببرهان برهانا، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة.....إلخ. ومن هنا فإن الإنسان بحاجة إلى ما يصحح أفكاره ويرشده إلى طريق الاستنتاج الصحيح ويدربه على تنظيم أفكاره وتقديمها[2]، والمنطق هو الذي يقوم بهذه المهمة.

قوانين الفكر الأساسية:

لقد تبين لنا مما سبق أن وظيفة المنطق الأساسية "اتفاق الفكر مع ذاته" ومن ضمن ذلك، فإنه يدرس القوانين الضرورية للفكر، أي القوانين التي لا يستطيع الفعل أن يكون تصورات وأحكاما واستدلالات خالية من التناقض بدونها.

ونلاحظ بأنه كما يعلن المنطق أن هذه القوانين هي الأساس الذي يمد الفكر بصحته وأنها قوانين ضرورية نجد الميتافزيقا تدعى هذه القوانين معتبرة أنها تقوم عليها حقيقة المعرفة كما يدعى علم النفس هذه القوانين،

---

[1] - محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص ص 4- 5.

[2] - الفارابي، إحصاء العلوم، ص 67.

حيث هي الشرط الأساسي لوجود الفكر وبدونها لا يوجد، أي بدونها لا توجد النفس[1] وتبدأ عرضنا لهذه القوانين ابتداء من طبيعتها.

طبيعة قوانين الفكر:

قوانين الفكر تعني جمع مبادئ الاستدلال الصحيح، ولكن المقصود بها هنا معنى ضيق يحصر هذه القوانين في بعض المبادئ الضرورية الموجودة في جميع أنواع الاستدلالات بحيث لا يمكن تصور استدلال بدونها، وكما كانت قوانين الفكر هذه تنطبق على كل عملية فكرية، فإننا نستطيع أن نطلق عليها اسم القانون، وهي تشبه القوانين العلمية في الاطراد والعمومية، ولكنها تختلف عنها من جانبين:

1. أنها لم تقرر عن طريق التجربة، ولذا لا تخضع للتغيير والتنقيح كلما زادت المعرفة البشرية كما أن صدقها لا يتقرر عن طريق التجربة.

2. أنها واضحة بذاتها فلا تحتاج إلى دليل آخر يؤكدها أو يثبت صحتها وهي تختلف عن المسلمات الرياضية التي يفرضها عالم الرياضيات حين يقول أفترض أن.....أو أسلم بكذا[2].

معنى قوانين الأساسية (أو البديهية):

من تعاريف المنطق أنه "علم قوانين الفكر" أي أن الفكر الإنساني مبني على قواعد لا تتخلف مثله كالظاهرة الطبيعية في خضوعها لقواعد عامة تصدق بشكل عام، هذه القواعد هي: قوانين الفكر الأساسية أو ما يسمى ببديهيات البرهان الأساسية. وأول من نبه إلى قيمة هذه القوانين هيرقليطس فيلسوف التغير حين هاجمها فقد أعلن أنك "لا تنزل في النهر الواحد مرتين" إن كل شيء عنده في تغير مستمر فلا ذاتية ولإثبات. فهو يعارض ثبات الذاتية بمنطقه الحركي الديالكتيكي ويؤكد التناقض حين أعلن أن الشيء يحوي ضده أو نقيضه في الآن نفسه.

ويحتملهما معا، وقد أثار هيرقليطس حركة الشك في اليونان وكان الأب الحقيقي للسفسطائيين.

وعارضه بارمنيدس أكبر معارضة حين أكد الذاتية والثبات، وقد أقام أرسطو منطقه الصوري على الثبات، أي على قوانين الفكر، لأن التفكير لابد له من مبادئ عامة يستند عليها، وأن العقل يحس بأن هناك قوة غيره تلزمه على الاعتقاد بصحة هذه القوانين، فهي قوانين أولية سابقة على كل تفكير، أي إن العقل وجد وهي فيه، هذه القوانين حصرها أرسطو في ثلاث، هي قانون الذاتية، قانون التناقض أو عدم التناقض، قانون الوسط

---

[1] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 77.

[2] - إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص ص 33- 34.

الممتنع أو الثالث المرفوع[1]، وقد أضاف إليها ليبنتز قانونا رابعا هو قانون أو مبدأ السبب الكافي[2]، وهاهي هذه القوانين

1) **قانون الذاتية:** ومعناه أن كل ماهو، هو، حقيقة الشيء لا تتغير، وحقيقة الشيء صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره. وصورة هذا القانون الرمزية: أ هي أ. أي إذا كان الشيء أ فهو أ فلا مغايرة بين الشيء وذاته، بل هما أمر واحد، كأن أقول الإنسان هو الإنسان.

هذا القانون وصفه أرسطو ثم أخذه المسلمون عن إسم مبدأ الهوية أو مبدأ الهوهو، ثم عبر عن ليبنز بالصيغة الجيرية أ هي أ.

والذاتية في الحقيقة تفرض التباين والتمايز عكس ما قد يفهم، لأنه بدهنهما لا يكون للذاتية معنى، فالذاتية تعني الذاتية في التنوع، أي أننا نكتشف في الأشياء صفات ثابتة تبقى الكائن هوهو بالرغم من تغيره وإنتقاله من حال إلى حال فأننا الأن هو أننا منذ ميلادك رغم كثرة التغيرات التي طرأت عليك، فالذاتية أصبحت تفترض ثبات الجوهر وتغير الأعراض. فلا كتبت إلا الصفة الثابتة غير المتغيرة في الأشياء خلال حدوث أعراض غير جوهرية لجوهر الشيء او لكنهه، أي لابد من وجود إختلاف بين عنصري الحكم أ هي أ. أما إذا إعتقدنا بأن الذاتية تعني المساواة التامة المطلقة بين طرفي الحكم فلن يكون للشيء معنى ولن يكون له صفة الحكم، لأن الحكم يجب أن يتضمن حملا جديدا، ولن يتحقق الحكم إلا إذا كان هناك تعاير بين طرفيه، فإذا قلت اليهودي هو الهيودي فلا أقصد بهذا تكرار لا معنى له، وإنما أريد أن أ حمل على الموضوع صفة لم تكن ملحوظة في أول وهلة فيه أو أشار الشك في الموضوع إعتبارات متعددة، فحين أقول " اليهودي هو اليهودي فإني أريد أن أحمل على اليهودي الأول صفات متعددة من قسوة وخلف للوعد وظلم وغدر وإلخ"

والخلاصة: أن قانون الذاتية يعبر عن ثبات الحقيقة، فيقرر أنها لا تتغير ولا تتبدل، بل تبقى هي هي بالرغم من الإختلاف الشديد الظاهر بين الأشياء، فالحق مرة هو دائم، وكذا الباطل[3] إلخ والصدق يظل صدق والكذب يظل كذب لأن ما ينصف بصفة جوهرية يظل متصفا بها دائما[4].

2) **قانون عدم التناقض:** ومعناه أن الشيء لا يمكن أن يكون هو نفسه ونقيضه في الوقت عين، أي لا يمكن أن يوجد الشيء ولا يوجد في آن واحد، أي لا يمكن أن يكون الشيء أ ولا أ، فالإنسان لا يمكن أن

---

[1] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 79.

[2] - علي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الرياضي وتطوره، دط، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، دت، ص 40.

[3] -علي سامي النشار، المرجع السابق، ص ص 82- 83.

[4] - محمد الرياقوسي، المرجع السابق، ص 242.

يكون ناطقا وغير ناطق في الوقت عين، وقد عبر عنه أرسطو بما يأتي: "من المحال حمل صفة بالذات وعدم حملها على موضوع بعينه في الزمان نفسه بالمعنى عين" ثم حدده المدرسيون بأنه "إثبات أو نفي لصفة من الصفات لشيء في الآن عين" أما المسلمون فقد عرفوا العبارة التي تصوغه فقالوا:"النقيضان لا يجتمعان"

وصورته الجبرية هي: "لا يمكن أن تكون أ هي أ ولا أ في الآن عين".

هذا القانون يكمل الأول، لأن الأول يعبر عن الخصائص الفكرية لثبات الحقيقة في صوره موجبة أ هي أ، وهذا يعبر عنها في صوره سلبية، ومن هنا فلا يستطيع أن نفترض أن سقراط مثلا عاقل وغير عاقل في الوقت عين، والحقيقة ليست نبين ولكنها متتابعة مع نفسها، فإذا أثبتنا أن الحديد معدن فإننا في الوقت عين نبعد الإفتراض المتناقض بأن الحديد غير معدن، فيوجد إذن ثبات في الأحكام يمنعها من أن تتغير إلى شيء آخر، أي أن الحكم صحيح مهما تغيرت الأحوال، ولا يمكن أن تتغير إلى نقيضه، أي إن ذاتيته باقية، وهذا البقاء والإستمرار هو ما يسمى بكلية الحكم، وهو ما يعبر عنه قانون عدم التناقض في صورة سالبة.

فقانون عدم التناقض يكمل قانون الذاتية كما سبق ويتجاوزه حيث يمضي بنا خطوة أوسع من قانون الذاتية، فهو يعبر مثله على أن الحقيقة واحدة ويتجاوزه بأن يبين أنها لا تتناقض، أي أنه يعبر عن انسجام الوحدة في التصور أو في الحكم، وتطابق الوحدة في الفكر وعدم تحولها إلى النقيض[1]

3) **قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع:** ومعناه: أنه يمتنع أن يوجد الشيء وأن لا يوجد، أي يمتنع سلب الوجود عن الشيء وسلب لا وجوده أي "لا وسط ممكن بين الشيء ونقيضه، فالشيء إما أن يتصف بصفة أو يتصف بنقيضها، ولا يمكن أن ترتفع عنه الصفة ونقيضها ليتصف بثالث بينهما مستحيل أو مرفوع. فهو يعبر إذن عن الحقيقة التي يعبر عنها قانون الذاتية في صورة إيجابية وقانون عدم التناقض في صورة سلبية وهو يعبر عنها في صورة شرطية"[2] ف أ إما أن تكون أ أو لا أ. ولا وسط بين ذلك[3] وقد عرفه أرسطو بأنه لاوسط بين النقيضين أما المسلمون فقد عرفوا صفته العامة: "النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان" ويسمى أيضا بمبدأ التردد بين طرفين، فإذا كونا قضيتين تترددان بين طرفين فلا يمكن أن تكذبا معا. فإذا أثبتنا بطلان واحدة كانت الأخرى صادقة بالضرورة، فهذا القانون إذن هو الصيغة الشرطية للقانون الثاني فهو يتضمنه.

وهذا يعني أن القوانين الثلاثة تكون وحدة كاملة، أي تكون مذهبا فلسفيا متناسقا، وقانون الوسط الممتنع هو الصورة النهائية لهذه القوانين فهو ينفي نفيا قاطعا وجود وسط بين لإثبات والنفي، فالحكم إما صادق وإما

---

[1] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 84.

[2] - محمد الرياقوسي، المرجع السابق، ص 243.

[3] - علي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الرياضي، ص 43.

كاذب ولا يمكن أن يكون شيئا وراء ذلك. فالشيء إما أن يكون هو أو لا هو ويمتنع أن يكون غير ذلك. أي أننا إذا حكمنا بأن أ هي أ فإننا ننكر أن تكون لا أ، أي أن الإثبات الواحدة يتضمن نفي الأخرى.

ويجب أن نلاحظ بأن كل الأحكام التي نستخدمها في حياتنا اليومية مزدوجة أي أنها تتضمن الإثبات والنفي، فإذا كانت تثبت عن طريق مباشر فهي تنفي عن طريق آخر غير مباشر، فإذا قلنا: بأن الشيء أكبر فهو يتضمن نفي أنه أصغر.

وإذا قلنا: سليم لم ينظر إلى الكتاب، تضمن معه بعض الأفكار التي تبدو كأنها سلسلة من الفروض مثلا: هل كان مشغولا؛ هل كان مريضا؛ هل كان يلعب؛ أ إما أن تكون أ أو لا أ، ولكن إذا أثبتنا أن أ هي أ فإننا نفينا أنها ب أو جـ أو د، وإذا أنكرنا أن أ هي د مثلا كان هناك إحتمال، إما أن تكون هي ب أو جـ أو و. ويتصل قانون الوسط الممتنع إلى حد كبير بمنهج الحذف[1].

المهم أن قوانين الفكر الثلاثة هي أساس التفكير المنطقي ولا يستطيع العقل الإنساني أن بتقدم أي خطوة في البرهنة والاستدلال بدونها. فهي تعبير عن المسلمات الكلية للعقل الإنساني والقياس الأرسطي مبني عليها، وأكد الأوسط فيه يقوم عليها بحيث إذا تغيرت ذاتيته أو حقيقته أصبح الإنتاج مستحيلا، وإذا أجتمع النقيضان إستحال على العقل الإنساني الوصول إلى النتيجة[2] في الاستدلالات التي تكون إحدى مقدماتها سالبة[3].

وخلاصة هذه القوانين:

أن قانون الذاتية مؤداه: إذا كانت القضية صادقة فهي صادقة أبدا: أ هي أ.

وقانون عدم التناقض يقول: القضية لا تكون صادقة وغير صادقة معا، لا يمكن أن تكون أ هي أ ولا أ في الوقت ذاته.

وقانون الثالث المرفوع يقول: القضية إما أن تكون صادقة وإما أن تكون غير صادقة، أ إما أن تكون أ أو لا أ ولا وسط بين[4] ذلك

4) **قانون السبب الكافي:** هذا القانون الرابع أضافه ليبنتز ومؤداه أن كل ما هو موجود، أو كل ما يمكن أن يوجد له علة كافية توضح لماذا كان على هذا النحو دون أن يكون على نحو آخر.

---

[1] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص ص 85- 87

[2] - إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 41.

[3] - علي سامي النشار، المرجع السابق، ص 87.

[4] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ص ص 54- 51.

ولكن هذا القانون غامض هنا لأنه يحتمل معنيين

أ- يشير إلى المبررات المنطقية التي يعتمد عليها الصدق في قضية معينة، أو:

ب- يشير إلى العوامل الموجودة في الكون والتي تعتمد عليها الحوادث اعتمادا سببيا، ويبدوا أن ليبنتز يقصد هذا المعنى الأخير . ومن هنا فإن قانون العلة الكافية يشير إلى الواقع، ولذا ينقصه الطابع الصوري الذي تتصف به القوانين الثلاث السابقة، ولذا فهو أدنى من تلك القوانين[1].

[1] - إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 42.

أقسام المنطق الصوري :

يقسم عادة إلى ثلاثة أقسام

1-التصورات أو الحدود

2-القضايا والأحكام

3-الاستدلالات

هذا التقسيم أرسطي على أساسي تقسيم عملياتنا العقلية إلى أقسام ثلاثة :

1-إدراك الأشياء المفردة وهي وسيلتنا في معرفة التصورات

2-إدراك العلاقة بين كل حدين من تلك الحدود والتصورات التي انطبقت في ذهننا في القسم الأول .

3-تركيب الاستدلالات من القضايا التي توصلنا إليها في القسم الثاني والتي أعهدت بدورها على حدود القسم الأول ويقودنا القسم الأول الخاص بالتصورات إلى التعريف والقسم الثاني إلى الأحكام والثالث إلى البرهان[1].

دوكذا انتقل هذا القسم إلى المسلمين فقبلوه دينهم إلى الأوربيين فقبلوه ،لكن مناطقة بول روايال أضافوا إليه قسما رابعا ديكارتيا هو النظام لكنه رفض على أساس أنه مفترض آليا تصوراتنا واستدلالاتنا وإلا لم يكن مانبحثه منطقا [2].

لكن جماعة آخرين ومنهم بوزانكيت يرون أن المنطق ينقسم فقط إلى الأحكام والاستدلالات وبركينز هذا بان المنطق إذا كان مهما بالصدق والكذب فإنهما لا يوجدان إلا في الحكم وحده ،ومن هنا فالحكم هو الوحدة المنطقية الأساسية وليس التصور أو الحد بلا لاقيمة للحد إلا إذا كان في قضية.

ولكن أصحاب -هذا الاتجاه- أغلبهم لم يتمكنوا من الانطلاق من الحكم فبعضهم بدأ منطق -كيترش بدراسة مبحث التصورات أو الحدود على أساس أن الأحكام يجب أن تفترض على الأقل تصورات بسيطة .لان الأحكام تتكون من التصورات.

ومن الأدلة على أسبقية التصور على الحكم هو انه «إذا لم يكن تمايز جزئي الحكم سابقا عليه (على الحكم) امتنع الحكم وامتنع التعبير عنه في قضية لعدمن توافر فالمعاني ولاالفاظ التي تؤلف بينها ،والتي يجب أن يكون لكل منها في ذهننا مدلول محدد مستقل عن الآخر ،وإدراك موقف ما جملة هو إدراكه بواسطة مالدينا من معان فتعقل طرفين سابق على الجمع بينهما وإلا كان الجمع عبثا،والأمر واضح للغاية في الحكم

---

[1]-محمد علي أبوريان ،علي عبد المعطي محمد ،المرجع السابق ،ص65.

[2]-المرجع نفسه ،ص66

السالب ،فان المسلوب غير موجود ،فلا يمكن أن يقال إنا ندركه في تصور تركيبي ثم نحلل هذا التصور إلى جزئية ،والمعنى الذي يكتسب بحكم أو بعده أحكام مسبوق ضرورة لمعان أبسط منه تركب منها هذه الأحكام.

النتيجة مما سبق أن موضوع المنطق الصوري هو الأقسام الثلاث السابق ذكرها .

التصورات والحدود :

يعرف التصور بأنه فعل الأول عقل الذي يرى بواسطته ماهية الشيء دون أن يثبت أو ينفي »[1] فهو إذن مجرد الرؤية العقلية التي يدرك العقل فيها الشيء البسيط كمجموعة من المعاني والأفكار الخالصة ويتوصل بها إلى التعريف الذي نتمكن بواسطته من الربط بين الموضوعات البسيطة في أحكام تعبر عنها القضايا المكونة من حدود يرمز كل منها إلى تعريف له توصلنا إليه بتلك الرؤية العقلية .وبناء على هذا فانه لا يتأتى لنا الوصول إلى الحكم وبالتالي إلى القضية :كل إنسان حيوان إلا بعد أن نتصور كلا من والحيوان ويكون لدينا تعريف لكل منهما [2].

والتصورات هي الأفكار التي نعبر عنها في اللغة بالألفاظ وفي المنطق بالحدود ،ويجب أن نفرق هنا بين الألفاظ والحدود.

فالحد في اللغة المنع [3]ونهاية الشيء وفي المنطق يطلق في باب التعريفات على القول الدال على ماهية الشيء[4]ويطلق في القضايا على أحد طرفها من محمول أو موضوع ويطلق في القياس على الطرف الأكبر فيه أو الأصغر أو الأوسط [5]وقد يتكون من لفظ (كلمة) واحد أو عدة ألفاظ ،فالحد إذن ليس هو الكلمة [6]،مثلا العبارة ذلك الرجل الذي رأيته في قسنطينة في يوم الاثنين الماضي هو نفسه الذي رأيته اليوم.تحتوي على حدين ،كل حد يحتوي على ألفاظ كثيرة ،كما أن الكلمة الواحدة قد تعبر عن أكثر من حد واحد ،مثل كلمة

---

[1]-محمد الرياقوسي ،المرجع السابق ،ص47

[2]-المرجع نفسه ،ص47

[3]-الجرجاني ،التعريفات ،ص45

[4]-عبد المنعم الحقي ،المعجم الفلسفي ،ط1،دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1992م،ص ص82-83

[5]-مجمع اللغة العربية ،المعجم الفلسفي ،دط،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمريكية ،القاهرة ،1983م،ص68.

[6]-يوسف كريم ،يوسف شلالة ،مراد وهبة ،المعجم الفلسفي ،ط2،دار الثقافة الجديدة ،القاهرة ،1971م،ص79.

"يكتب " فإنها تتكون من حدين لأنها تحتوي على فاعل ومفعول "هو يكتب "[1]،كما أن الكثير من الألفاظ لا تصلح أن تكون حدودا وإذن فانه ليس كل لفظ حدا .وعليه فإذا كان التصور هو الفعل الأول للعقل ...فان الحد بعد بمثابة الإشارة أو التعبير أو العلامة التي تشير إلى التصور مما يجعلهن مجرد رباط خارجي مصطلح عليه أي يتفق الإنسان على وضعه ،ومن هنا نستطيع أن نقرر أن الحد هو رداء التصور [2].

أقسام مبحث التصورات :

مبحث التصورات محل نزاع بين المنطق واللغة والفلسفة ولاسيما نظرية المعرفة وعلم النفس ،ولذلك فانه يدرس من جوانب مختلفة مما جعله أقسام متعددة وفقا لأسس مختلفة للتقسيم كالآتي:

1-**من حيث المصدر:**تقسم إلى تصورات أولية أو قبلية وتصورات تجريبية أو بعدية.

2-**من حيث الوضوح والغموض:**تنقسم إلى تصورات واضحة ومتمايزة وتصورات غامضة ومختلطة .

3- **من حيث الدلالة:** تنقسم إلى تصورات المحسوس أو أسماء وتصورات المجرد أو أسماء معنى كما تنقسم إلى المقولات العشر.

4- **من حيث البساطة والتركيب:** تنقسم إلى تصورات بسيطة وتصورات مركبة في اللفظ أو المعنى أو في كليهما.

5- **من حيث الامتداد:** تنقسم إلى تصورات عامة أو كلية وتصورات فردية أو جزئية وتنقسم التصورات الكلية إلى كليات خمس.

6- **من حيث المطلقية والنسبية:** تنقسم إلى تصورات مطلقة وتصورات نسبية.

7- **من حيث الإيجاب والسلب:** تنقسم إلى تصورات لحدود موجبة وتصورات لحدود سالبة[3].

وما هي هذه الأقسام:

2- **التصورات القبلية والتصورات البعدية:**

التصورات القبلية هي السابقة عن كل تجربة ولا تستخلص منها[4] مثل تصور الله عز وجل، وتصور الوجود والفكر ومقولاته.

---

[1]-المرجع نفسه ،ص79

[2]-محمد علي أبو ريان ،علي عبد المعطي ،المرجع السابق ،ص80.

[3] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 50-51.

[4] عبد الرحمان بدوي: المرجع السابق، ص 50.

أما البعدية فهي الصادرة عن الحواس وعن التجربة، وهي " الأفكار الدالة على أصناف من الموضوعات العينية، مثل ثديي...الخ "[1].

ونلاحظ هنا اختلاط مبحث التصورات بالميتافيزيقا ونظرية المعرفة، فاشتد الجدل بين الفلاسفة حول مصدر التصورات والأفكار، فأفلاطون يرى بأنها كلها قبلية، وديكارت يرى بأن في العقل أفكارا ليست ألية من التجربة ولا صادرة عن المخيلة كفكرة الله واللامتناهي، بينما يذهب الحسيون إلى أنه لا شيء في العقل وسبق وسبقى في الحس، وما نعتبره قبليا هو أفكار مركبة من الأفكار الحسية لكنه ابتعد شيئا ما عن نشأته التجريبية فكل تصوراتنا إذن في نظر الحسيين أمثال جاسندي، هوبز ولوك وهيوم نقشتها التجربة في صفحة العقل البيضاء.

ولكن هذا الزعم دحضه صاحبا منطق بور رويال حين أكدا أن تصورات الوجود والفكر وما إليها لا هي صادرة عن التجربة ولا مكتسبة بالحواس، إذ ما هي تلك الحاسة التي تدرك تصورات ليست لها كيفيات إذ لا صوت ولا لون ولا طعم ولا رائحة ولا ملمس لها مما قد تتفاوت درجته وتتمايز التصورات به؟ وما هي تلك الأفكار الحسية البسيطة التي يتركب منها الفكر والوجود، وما هي ماهية هذا التركيب؟ هل هو اتحاد أو امتزاج أو انحلال وذوبان بعضها في بعض؟ وما هي نسبته؟

إن عجز التجريبيين عن بيان ذلك يجعلنا نؤمن بأن الفكر هو الذي يكون في ذاته مثل هذه الأفكار.

النتيجة: أن هناك أفكارا لا تنتج عن التجربة بل تسبقها وقد تكون شرطا ضروريا حتى في إمكانها.

وهناك أفكار أخرى بعدية تجريبية تكتسب بالتجربة وتصدر عن الحواس ومعطياتها دون أي تكون تجريبية صرفة[2].

3- التصورات الواضحة المتمايزة والغامضة المختلطة:

الفكرة الواضحة هي التي تظهر للعقل بجلاء وتؤثر على النفس بشدة كفكرة الألم، أما الغامضة فهي التي ليست كذلك، أما المتمايزة فهي التي تدرك النفس بها اختلافا يميزها عن غيرها وهي بالضرورة واضحة مثل تصور فكرة الله فهي تتميز من بقية التصورات[3]، في حين أن التصور الواضح ليس من الضروري أن يكون

---

[1] المرجع نفسه، ص 50.

[2] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 51-53.

[3] عبد الرحمن بدوي: المرجع السابق، ص 59.

متمايزا مع أنه كذلك في الغالب، ومثال ذلك فكرة الألم الذي يؤثر فينا، فهي واضحة لأننا نشعر به بكل وضوح لكنها ليست متميزة لأنها تصور لنا الألم وكأنه مثلا في يد الجريح مع أنه لا يوجد إلا في النفس[1].

أما الفكرة المختلطة فهي التي لا يمكن تمييزها عما يختلط بها من أفكار وهي بالضرورة غامضة.

أما التصور الغامض فليس من الضروري أن يكون مختلطا مع أنه كذلك في الغالب[2] كفكرة اللون مثلا، وهنا يختلط مبحث التصورات بمباحث علم النفس[3] ومن كبار الفلاسفة الذين اهتموا بهذا المبحث ديكارت وتابعه أزنولد ونيكول حين جعلا فكرتنا عن أنفسنا كأشياء مفكرة وما يعتمد على فكرنا من حكم واستدلال وشك وإرادة ورغبة وشعور وتخيل، تصورات واضحة ومتمايزة لا تختلف عن وضوح وتمايز تصور الامتداد ولواحقه من شكل وحركة وسكون، وتصورات الكون وما يلحق بهما من الديمومة والنظام والعدد. كل هذا يختلف عن التصورات الغامضة والمختلطة التي لدينا عن الكيفيات الحسية مثل الألوان والأصوات والروائح والطعوم والبرد والحر والثقل والشهية والجوع والعطش وغيرها، وذلك باعتبارها احساسات سبّبتها لنا الأشياء الخارجية بتأثيرها على أجسامنا وأعضاء حواسنا، أو مشاعر مختلطة لا تصدر عن رغبة منا، بل لا تحس بها النفس إلا بمناسبة أجسام معينة كالشعور بالحرارة عند الاقتراب من النار مثلا.

غير أن جوبلو انتقد ما سبق ويرى أن التصور يكون متمايزا إذا عرفنا مجموعة الأحكام الممكنة التي يكون موضوعا لها، كأن نقول الإنسان حيوان، الإنسان حيوان ثديي، الإنسان يمشي على رجلين، الإنسان عاقل، الإنسان كائن حي...الخ من أحكام ممكنة تميز الإنسان عن غيره من الكائنات أو الحيوانات.

ويكون التصور واضحا إذا عرفنا الأحكام الممكنة التي يكون هذا التصور محمولاتها كأن نقول: الإنسان حيوان، الفيل حيوان، الأسد حيوان، الأسماء حيوانات...الخ من أحكام ممكنة توضح فكرة الحيوان.

وبعبارة أخرى فإن التمييز بين التصورات يكون بمعرفة مجموعة من الصفات هي الجنس والفصل النوعي الذي يفصل النوع ويميزه عن غيره والخواص التي تفيد تمييزه مما قد نصل به إلى تعريف كامل بالجنس والفصل، ويكون مختلطا إذا لم تعرف هذه الصفات ويكون واضحا إذا عرفنا مجموعة الموضوعات التي تقبله محمولا لها، ويكون غامضا إذا لم تعرف[4].

---

[1] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق، ص 101.

[2] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 54.

[3] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص 147.

[4] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 55-56.

نلخص ما سبق بالقول بأن " وضوح التصورات يتصل بما صدقها، أعني بمعرفة الأفراد المندرجين تحت هذا التصور، سواء كانوا من الجواهر الأولى أو الثانية وتمايزها يتصل بمفهومها، أعني بمعرفة مجموعة الصفات التي تخص هؤلاء الأفراد "[1].

[1] المرجع نفسه، ص 56.

4- تصورات المحسوس أو أسماء الذات وتصورات المجرد أو أسماء المعنى:

هذا البحث مشترك بين المنطق والميتافيزيقا، فاسم الذات (العيني) هو ما يمكن أن يتصف بصفة معينة مثل إنسان، كتاب، طاولة... وما يمكن أن يكون موضوعات في القضية المنطقية حاملا لصفة ما أو عدة صفات، مثل ذلك: علي ذكي، سقراط شجاع.

واسم المعنى (المجرد) هو اسم لصفة يمكن أن يتصف بها اسم الذات، مثل: عدالة، شجاعة، جمال، سواد، وفاء...الخ، مثل هادي عادل، الطاولة سوداء.

ملاحظة: كل اسم ذات له اسم معنى، وقد يكون اللفظ الواحد تارة اسم ذات وتارة اسم معنى، بمعنى أن اللفظ الواحد قد يكون تارة موضوعا وتارة محمولا، مثلا: الشجاعة فضيلة والفضيلة شجاعة، مع الإشارة إلى أن الاسم كلما كان موضوعا في القضية المنطقية كان اسم ذات وكلما كان محمولا كان اسم معنى، وعليه فإن حقيقة كل اسم الذات واسم المعنى لا تتضح إلا في قضايا[1].

وقد سمى أرسطو اسم الذات بالجوهر، واسم المعنى بالأعراض التسع، وبذلك صنف التصورات إلى 10 مقولات تندرج تحتها جميع الموجودات وما يطرأ عليها من تغيرات، بحيث تندرج الموجودات كلها من حيث هي جواهر تحت المقولة الأولى ويندرج ما يطرأ عليها من أعراض تلك المقولات التسع الباقية[2].

وهاهي هذه المقولات:

المقولات الأرسطية العشر:

1- الجوهر (Substance): وهو ما يتقوم بذاته بينما يقوم سائر ماعداه عليه، ويتصف بالثبات خلال التغير، وقد ميز أرسطو بين نوعين من الجواهر:

أ- الجواهر الأولى مثل سقراط وأرسطو، وهي متعلقة بالأفراد.

ب- الجواهر الثانية وتتركب من الأولى وتتمثل في النوع أو الجنس مثل إنسان وحيوان.

2- الكم: وهي تلك التي تخضع للقياس ولها حجم ومقدار، مثل 3م و10 برتقالات، أو هو ما يجعل الجوهر المادي ينقسم إلى أجزاء وينقسم إلى كم منفصل ومتصل[3].

3- الكيف: وهو ما يضفي على الجوهر صفة معينة كالبياض الذي يجعل الجوهر يتصف بأنه أبيض[1]، أو هي الصفة التي تحمل على الشيء ويكون السؤال فيها بـ" كيف "[2]؟

---

[1] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص ص 132-133.

[2] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 60.

[3] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق، ص 137.

4- **الإضافة أو العلاقة:** وهي تعبّر عن صلة الجوهر بجوهر آخر كأن يكون أبا له أو ابنا أو عن نسبة كمة إليه كأن يكون مشابها له أو أكبر أو أصغر...الخ.

5- **الفعل:** وهو يعبّر إما عن فعل الجوهر في ذاته كالمشي والجري أو عن فعله في جوهر آخر كالقطع والضرب.

6- **الانفعال:** وهو يعبّر عن كون الجوهر قد تعرض لفعل غيره، مثل كونه ضرب أو سرق أو قتل...الخ.

7- **الأين (المكان):** وهو يعبّر عن تحديد مكان الجوهر كأن يكون في قسنطينة أو في حجرته[3]، وهو ما كان جوابا في السؤال " أين؟ "[4].

8- **المتى (الزمان):** وهو يحدد الزمان الموجود فيه الجوهر ككونه موجودا بالأمس أو اليوم، أو في السنة الماضية[5]...الخ، وهي ما كان في جواب السؤال " متى؟ "[6].

9- **الوضع:** وهو يعبّر عن كون الجوهر متخذا وضعا خاصا كأن يكون جالسا أو واقفا أو على اليمين أو على اليسار...الخ.

10- **الملك:** وهو يعبّر عن امتلاك الجوهر لشيء يستخدمه كملابس أو كزينة أو كسلاح، وذلك كأن تقول يرتدي معطفا أو متوج أو مسلح...الخ[7].

هذه المقولات جعلها أرسطو أنواعا " للوجود فإذا سألت عن أي شيء وما هو؟ كان لابد أن يقع الجواب تحت واحد منها "[8].

5- التصورات البسيطة والتصورات المركبة:

فالتصور البسيط ثلاثة أنواع:

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 61.

[2] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 31.

[3] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 62.

[4] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 32.

[5] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 62.

[6] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 33.

[7] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 62.

[8] إمام عبد الفتاح إمام: المرجع السابق، ص 90.

- بسيط في اللفظ ويسمى مفردا مثل إنسان، وهو الذي لا يدل فيه جزء من اللفظ على جزء من المعنى.
- بسيط في المعنى دون اللفظ مثل وجود مجرد، فالمعنى بسيط واللفظ مركب.
- بسيط في اللفظ والمعنى مثل الوجود، فاللفظ مفرد غير مركب والمعنى بسيط غير معقد.

والتصور المركب ثلاثة أنواع:

- مركب في اللفظ فقط مثل إمكان صرف.
- مركب في المعنى فقط مثل إنسان، فلفظ الإنسان مفرد ومعناه مركب أو معقد إذ يتضمن عدة صفات هي الصفات الجوهرية والنوعية مما يعرف بمفهوم الإنسان.
- مركب في المعنى واللفظ مثل إنسان يمشي (وهو يعني جميع الصفات الجوهرية والنوعية التي للإنسان بالإضافة إلى عرض المشي).

ملاحظة 1:

لا يهم في المنطق كون اللفظ بسيطا أو مركبا ولكن الذي يهم هو كون التصور بسيطا أو مركبا من حيث المعنى، والبسيط ما كان مفهومه صغيرا للغاية يحتوي على عنصر وحيد وهو غاية التجريد، ولا يتضمن أي تناقض لعدم وجود عناصر من الممكن تناقضها، كتصور الوجود، أما المركب فهو الذي يكون غني المفهوم بتضمنه عناصر كثيرة خالية من التناقض وإلا تحطم التصور، كتصور الإنسان على أنه كائن حي حساس متحرك ناطق.

ملاحظة 2:

يتم الانتقال من التصورات المركبة إلى البسيطة بالتجريد الذي كلما زادت درجته زادت بساطة التصورات بقلة مفهومها، وزادت درجة عموميتها مما يجعلها تنطبق على ما صدق أكثر اتساعًا، فإذا جردنا المثلث المتساوي الساقين والقائم الزاوية من صفة قيام الزاوية انطبق على عدد أكثر من المثلثات، وكلما زدناه تجريدا اتسع ما صدقه فإذا جردناه من صفة الأضلاع الثلاث صار سطحا وانطبق بذلك على جميع الأشكال الهندسية، وهكذا تنتقل بالتجريد من الشخصي إلى العام، ومن العام إلى الأكثر عمومية، أي ننتقل من الشخصي إلى الجزئي ومن الجزئي إلى الكلي[1].

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 63-64.

6- التصورات الكلية والتصورات الجزئية:

الكلي " هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه، سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدين، أو أمكن ولو يوجد كبحر من زئبق، أو وجد فيه واحد مع إمكان غيره كالشمس، أو استحالته، أو كان كثيرا متناهيا كالإنسان، أو غير متناهي كالعدد.

وهذا يعني أن الكلي هو ما يندرج تحته من الأفراد عدد لا يمكن حصره بدون نظر إلى تحقيق وجود هؤلاء الأفراد أو عدم وجودهم، لأن كلية الشيء تكون بحسب صلاحيته لقبول الكثرة فيه وإن لم توجد الكثرة لا في الذهن ولا في خارجه، لأن انعدامها إنما يكون لمانع خارجي لا لعدم صلاحية المعنى للاشتراك "[1].

أما الجزئي فهو ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ويسمى حقيقيا كزيد، فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره، ويمكن أن يطلق على عدد لكن يجب أن يكون معينًا، ويسمى إضافيا، وذلك إذا نظرنا إليه بالنسبة إلى ما يندرج تحته لأنه قد يكون كليا في ذاته جزئيا بالنسبة إلى ما فوقه كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان.

ويمكن أن نحدد ضابطا لكلية الاسم أو جزئيته بإمكانية حمل الكلية أو البعضية عليه، أو عدم إمكانها، فإذا أمكن كان كليا وإلا كان جزئيا[2]، ومن الأسماء الجزئية: أسماء الأعلام من أشخاص وأماكن، والمعينة بإشارة أو وصف.

نسبية الكلي والجزئي:

إن البحث في حقيقة الأسماء هل هي كلية أو جزئية انبثق عنه سلسلة الموجودات كلها، ونلاحظ بأن كلا منها نسبي، لأن الكلي يصبح جزئيا إذا ما اندرج تحت كلي أعم منه (الجزئي الإضافي).

والجزئي يصبح كليا إذا ما اندرجت تحته جزئيات أخص منه، وهنا تتسلسل الموجودات في نظام تصاعدي: الإنسان جزئي الحيوان، وكلي الأفراد، وهذه الكليات تنتهي بكلي ليس فوقه كلي هو الجنس العالي أو جنس الأجناس، وتنزل إلى جزئي ليس هناك أخص منه هو نوع الأنواع أو النوع السافل.

وقد نتج عن هذا تقسيم التصورات إلى عليا وسفلى، التصور العالي هو الذي يحتوي في ما صدقه التصورات السفلى، ويسمى التصور العالي تصورا بالقوة، أي تكمن فيه التصورات جميعا، أما التصورات السفلى التي يحتويها هذا التصور العالي فتسمى الأجزاء الذاتية، ومن هنا نستنتج العلاقة بين الجنس والنوع،

---

[1] محمد بن يوسف السنوسي: شرح مختصر في علم المنطق، المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم ورقة 234/أ، ب.

[2] المصدر نفسه، ورقة 234/ب.

وهذا هو معنى نسبية الكلي والجزئي، وقد انبثقت عن هذا شجرة فرفريوس، والانتقال فيها من حد أسفل إلى أعلى يسمى صعودا وعكسه نزولا[1].

الكليات أو المحمولات الخمس: تنقسم إلى قسمين: ذاتية وعرضية

أ- الكليات الذاتية:

1- الجنس:

ويعرف بأنه " كلي ذاتي لأكثر من ماهية، فإن كان لا جنس تحته فهو قريب كالحيوان، وإن كان لا جنس فوقه فهو بعيد كالجوهر، وإن كان تحته جنس وفوقه جنس فمتوسط كالجسم ".

أو هو " الكلي المقول على أفراد كثيرة مختلفة بالنوع، إذ لا تشترك إلا في جزء من الماهية، وذلك في جواب السؤال ما هو ". ومعنى هذا أن الجنس لا يجيب إلا على جزء من الماهية أو الطبيعة، فعندما نسأل عن الإنسان ونقول: إنه حيوان، فلا ندل بذلك إلا على جزء من ماهيته[2].

2- النوع:

ويعرف بأنه " كلي هو تمام ماهية أفراده كالإنسان، أو هو الكلي المقول على أفراد كثيرة مشتركة في ماهية واحدة لا تختلف إلا في الأعراض وذلك في جواب السؤال ما هو؟ ". ومعنى هذا أن النوع يجيب عن السؤال ما هو؟ إجابة تامة إذ هو تعبير عن الماهية الكاملة، فماهية سقراط وأرسطو ومحمد وعلي هي الإنسان[3].

ونلاحظ بأن كلا من الجنس والنوع صفة جوهرية وضرورية، والفرق بينهما هو كون النوع قد يتصل مباشرة بالأفراد.

3- الفصل (النوعي):

هو " الكلي المقول على أفراد كثيرة مشتركة مع غيرها في جزء من الماهية ومختلفة عن غيرها بالنوع، بجزء آخر تشترك أفراد هذا النوع فيه دون غيرها، وذلك في جواب السؤال: ما هي صفة الماهية؟ مثل: ناطق، مفكر...الخ، أو هو مجموعة الصفات الجوهرية التي تعين النوع في الجنس ". وقد عرفه ابن حزم بأنه ما فصل طبيعة من طبيعة فبان لنا، بأن هذه غير هذه البتة، فعندما نسأل: ما هي صفة ماهية الإنسان التي تفصل نوعه عن

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 67-68.

[2] المرجع نفسه، ص ص 73-74.

[3] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 74.

أنواع الحيوانات الأخرى الداخلة في الجنس حيوان؟ فإننا نقول: إنه عاقل. وهذا هو الفصل النوعي الذي يقوم الماهية، ويلاحظ أن الجنس + الفصل النوعي = النوع، ف: حيوان + عاقل = إنسان[1].

ب- الكليان العرضيان:

4- الخاصة:

هي الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للإنسان، أو هي الكلي المقول على الماهية في جواب، أي ما هو قولا عرضيا، أو هي الكلي المقول على نوع تنتمي هي بالضرورة دائما إليه فقط، وبالتالي تخص كل فرد من أفراده، أو هي الصفة الضرورية التي تحمل على الجنس وترتبط بالفصل النوعي وتترتب عليه، وبذلك تناسب نوعا واحدًا بعينه وبأكمله ولكنها لا تميزه عن غيره تميزا تاما[2] إلا على أساس من الفصل، ولذلك لا تدخل في تصور النوع أو تعريفه مثل صفة التدخين أو الضحك التي يتميّز بها الإنسان عن سائر الحيوان، وقد تكون الخاصة وفقا على بعض أفراد النوع فقط، مثل كاتب، مخترع، إذ ليس كل البشر كاتبين ولا مخترعين[3].

5- العرض العام:

هو الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالمتحرك للإنسان، أو هو الكلي المقول على نوع ينتمي هو إليه، كما أنه من الممكن أن يوجد فيه وفي غيره، لأنه لا يخصه دون غيره، أو هو صفة شيء من الممكن أن تنتمي أو لا تنتمي إليه، فهو صفة عارضة متغيرة وغير محددة، مثل كون الإنسان أسود[4] أو أبيض، ومثل المشي على رجلين، والسواد للجلد والقيام والجلوس والغناء للإنسان، وهي صفات مشتركة بين الإنسان وغيره من أفراد وأنواع الحيوان.

وهاهي شجرة فرفريوس التي تظهر فيها هذه الكليات أو المحمولات.

---

[1] المرجع نفسه، ص 75.

[2] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 75.

[3] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 72.

[4] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 76.

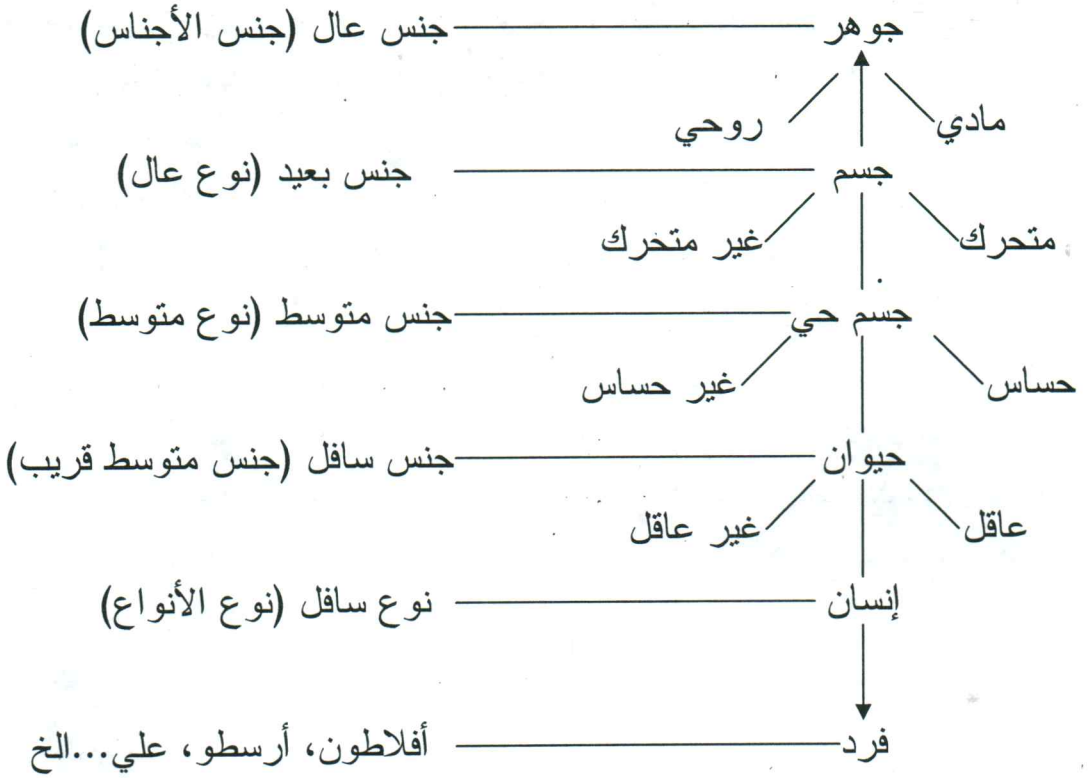

توضيح شجرة فرفريوس:

الجوهر: هو جنس الأجناس أي الجنس الأعلى الذي ليس فوقه جنس آخر أعم منه، وهو يحمل على جميع الأفراد والأنواع والأجناس التي تندرج تحته.

الجسم:

أ- هو نوع بالنسبة إلى الجنس: الجوهر.

ب- هو جنس بالنسبة إلى النوع الذي يتضمنه وهو " جسم حي، على اعتبار أن الجسم جنس من أنواعه الجسم الحي ".

الحي أو الجسم الحي:

أ- هو نوع بالنسبة إلى الجنس الذي يعلوه وهو " الجسم ".

ب- هو جنس بالنسبة إلى النوع الذي تحته " حيوان "، فهو جنس من بين أنواعه " الحيوان ".

حيوان:

أ- هو نوع بالنسبة إلى الجنس الذي يعلوه، وهو أحد أنواع الجسم " الحي ".

ب- هو جنس بالنسبة إلى النوع الذي تحته " إنسان " (هو جنس من بين أنواعه الإنسان).

إنسان: هو نوع يندرج تحته كل أفراد النوع الإنساني مثل علي، أحمد...الخ وهو نوع الأنواع (النوع السافل) لأنه لا يوجد نوع تحته أخص منه.

ملاحظات:

1- من الناحية التصاعدية:

أ- كل ما هو فوق النوع " إنسان "، هو جنس له، والجنس الذي يعلوه مباشرة يسمى " الجنس الأدنى أو الجنس السافل " الذي به تبدأ سلسلة الأجناس والجنس السافل هو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لأن الذي تحته أنواع لا أجناس.

ب- أبعد الأجناس عن النوع " إنسان " يسمى جنس الأجناس أو الجنس العالي.

ج- الجنس الذي يعلو الجنس السافل مباشرة يسمى " الجنس المتوسط " بالنسبة إلى النوع إنسان.

د- الجنس الذي يعلو الجنس المتوسط يسمى " البعيد " بالنسبة إلى النوع إنسان.

2- من الناحية التنازلية (هبوط):

أ- كل ما هو تحت جنس الأجناس هو نوع له.

ب- " أعلى الأنواع " هو الذي يأتي مباشرة في الترتيب التنازلي تحت " جنس الأجناس " وفي شجرة فرفريوس " أعلى الأنواع " أو " النوع العالي " هو " الجسم ".

ج- أبعد الأنواع إلى جنس الأجناس هو منتهى السلسلة أو " النوع السافل " وهو " الإنسان ".

د- الأنواع المحصورة بين " أعلى الأنواع " و" نوع الأنواع " تسمى بـ" الأنواع المتوسطة ".

ملاحظة:

1- النوع والجنس تسميات نسبية، بمعنى أن النوع نوع نسبة إلى جنس فوقه أو أعلى منه، والجنس جنس بالنسبة إلى نوع تحته، وبما أن النوع الواحد مثل " إنسان " يندرج تحت أكثر من جنس واحد، كانت فكرة التمييز بين جنس قريب وجنس متوسط وجنس عال.

2- يمكن توضيح الكليات الخمس كما يلي:[1]

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 68-73.

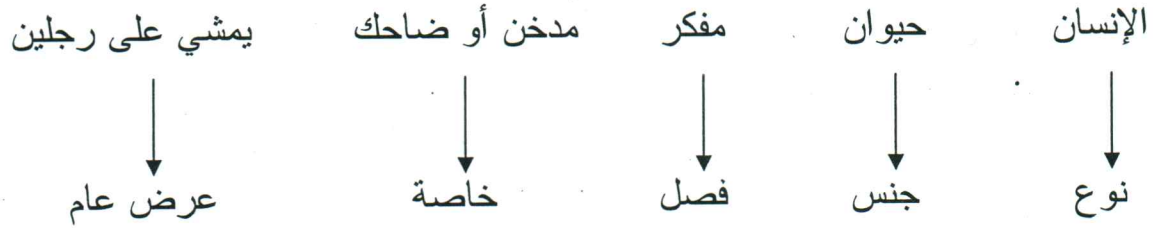

7- التصورات المطلقة والتصورات النسبية:

تنقسم التصورات وبالتالي الحدود إلى تصورات وحدود مطلقة، وتصورات وحدود نسبية.

فالحد المطلق: هو الذي يشير إلى الشيء في ذاته بغض النظر عن علاقاته، أو هو الذي يشير إلى التحرر من أي صلة بأي شيء آخر كأسماء الأعلام، وأسماء الصفات مثل أبيض، والسماء المميزة للعلاقات كعلاقة الأبوة، فالأبوة حد مطلق مع أن الأب حد نسبي.

أما الحد النسبي: فهو الذي يرتبط في الفكر بصلة مع شيء آخر، أو هو الذي يشير إلى شيء لا نستطيع التفكير فيه بدون الرجوع إلى شيء آخر، أو بدون إدراك أنه جزء من كل أكبر أو أعم منه، وذلك كالأب، والزوجة والأخ والسابق والراعي إلى أخره، فالأب لا نفكر فيه كأب إلا في علاقته بابن... والراعي لا يمكن أن نفكر فيه كراعي إلا في علاقته بقطيع.

المضافات تناظر الحد النسبي ومثلا: الأبناء، الزوج (بالنسبة للأمثلة السابقة) الأخ، اللاحق، القطيع.

إذن المضافات هي الموضوعات التي ترتبط بالضرورة في الفكر بالموضوعات الأصلية.

هل الحدود النسبية عامة دائما؟: ليس بالضرورة لأنها يمكن أن تشير بالوصف إلى فرد خلال علاقاته كقولنا: الرجل الأول نشير به إلى سيدنا آدم عليه السلام في علاقته كسابق لخلفائه من الجنس البشري.

هل الحدود العامة مطلقة؟ يعطي جيفونز أمثلة عليها وهي الماء، الغاز، الشجرة...الخ، ومعنى مطلقة هنا: أي ليست لها علاقة ظاهرة ودائمة بأي شيء آخر.

هل هناك أشياء مطلقة؟: عندما ندقق النظر نجد بأنه لا يوجد شيء في العالم المادي بدون علاقة مع شيء آخر فالماء مثلا هو نسبي في علاقته بمكوناته، والغاز نسبي في علاقته بمصدره، والشجرة تتعلق بالأرض التي تمتد فيها جذورها.

النتيجة: لا أستطيع أن أفكر في شيء دون التفكير في علاقته ولو ضمنيا أو فيما يخالفه، وهو علاقة مثلا لا أستطيع أن أفكر في الفاني دون أن أفكر فيما يمكن أن يكون غير فاني من كائنات.

ولكن المناطقة يطلقون اسم الحدود النسبية على الحدود التي يرتبط بعضها ببعض بعلاقة زمانية أو مكانية أو علة ومعلول[1].

تصورات الحدود الموجبة وتصورات الحدود السالبة.

(الاسم الثابت أو المحصل والاسم المنفي أو المعدول

الاسم المحصل أو الثابت: هو الذي يدل على إثبات صفة لشيء ما ، مثل جامد، ناعم، كاتب..الخ

والاسم المعدول أو المنفي هو الذي يدل على انعدام صفة ما في شيء من الأشياء مثل : غير جامد، ليس ناعما ، لا عالم..الخ وإذن فان المعدول أو المنفي هو الذي تسبقه أداة النفي - : ليس، غير، لا..الخ[2]

حالات الاسم المنفي (التصور السالب):

-قد يكون اسما، مثل: اللا إنسان، اللا فرس.

- قد يكون صفة، مثل : اللامعدني، اللاشعوري[3]

- قد يكون اسم ذات، مثل: اللاسلكي.

-قد يكون اسم معنى، مثل: اللانهاية.

ونلاحظ بأن هناك كلمات موجبة لفظا ولكنها سالبة معنى ، مثل: أعمى، ويسمى هذا بالاسم العدمي[4]

التقابل بيت الحدود

من المعروف منطقيا أن هناك حدودا لا يمكن أن نفكر فيها دون أن نفكر في حدود أخرى معينة ترتبط بها في علاقة، بحيث يمسك كل حد منها بطرف علاقة ويمسك الحد الذي يرتبط به الطرف الآخر عن العلاقة، فيقال أنهما متقابلان ، والتقابل على أربعة أنحاء: التناقص والتضاد، والعدم والتضايف.

1- **التقابل بالتناقص**: ويعرف بأنه التقابل الموجود بين حدين يستنفدان مجال القول الذي يشيران إليه، بحيث يستحيل أن يصدق الحدان معا أو لا يصدقان معا على أي فرد، في هذا المجال في الوقت نفسه والمعنى عين

ويعرف الحدان المتناقضان بأنهما الحدان اللذان يستنفدان كل مجال القوا بينهما، بحيث لا يوجد أي وسيط، أي لا يمكن حملهما بالإيجاب و السلب على موضوع واحد في الآن عينه وفي المجال نفسه، مثل

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 79-80.

[2] إمام عبد الفتاح.إمام المرجع السابق، ص62

[3] المرجع نفسه،ص69

[4] المرجع نفسه،ص69

إنسان ولا إنسان فالحيوان إما إنسان وإما لا إنسان. ويعد التقبل بالتناقص أقوى أنواع التقابل لأنه تقابل كامل بين اسم موجب وآخر منفي مناظر له، كالتقابل بين الوجود واللا وجود شيء ما، ولذا يسمى بتقابل السلب والإيجاب [1] فالحدان المتناقصان لا يجتمعان معا ولا يرتفعان معا.ولذا يتصف التقابل بالتناقص بثلاث صفات جوهرية وهي:

1-إن المتناقضين لا يصدقان معا في وقت واحد ومن جهة واحدة وعلى شيء واحد.

2- لا يوجد وسط بينهما فلا يد أن يتصف الشيء بواحد منهما بالضرورة.

3-أنهما لا يكذبان معا في وقت واحد ومن جهة واحدة، فيجب أن يصدق أحدهما بالضرورة[2]

- **التقابل بالتضاد**: هو تقابل بين حدين موجبين يحتل كل منهما نهاية مسافة تفصل بينهما في داخل جنس واحد أو مجال قول واحد بحيث يستبعد كل منهما الآخر عن موضوع واحد بعينه. ويعرف الحداد المتصادان بأنهما اللذان يستبعد كل منهما[3] الآخر دون أن يستنفدا مجال القول الذي ينتميان إليه . إذ قد يوجد بينهما وسط أو أوساط بحيث إذا صدق أحدهما على شيء لا يصدق الآخر عليه.وقد لا يصدقان معا ويصدق وسط من تلك الأوساط ومثاله الأول والآخر، الظاهر والباطن الأبيض والأسود[4] الخ فالمتضادان إذن لا يستنفدان كل عالم المقال وقد يكذبان معا،[5] ولذلك عرف بأنهما الحدان اللذان لا يجتمعان معا وقد يرتفعان[6].

ملاحظة: عندما نقابل الأبيض بالأسود نقول بينهما تصاد. لأنها طرفا الألوان ، لكن إذا قابلنا أحد الأوساط الموجودة بينهما مع وسط آخر كالأصفر والأزرق فان العلاقة بينهما تسمى علاقة التنافر أو عدم التوافق وهي تختلف عن علاقة التصاد[7]

3-**التقابل بالعدم أو الحرمان**: هو تقابل بين وجود صورة أو عدم هذه الصورة قي شيء من الممكن أن يمتلك هذه الصورة مثل الإبصار والعمى بالنسبة للإنسان، والحار والبارد بالنسبة للماء [8] ويعد هذا نوعا من

---

[1] محمد السرياقوسي، المرجع السابق، ص 91

[2] إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص71

[3] محمد السرياقوسي، المرجع السابق،ص 93

[4] علي سامي النشار، المرجع السابق، ص140

[5] عبد الرحمن يدوي، المرجع السابق، ص64

[6] محمد السرياقوسي، المرجع السابق،ص 93

[7] علي سامي النشار، المرجع السابق، ص141

[8] محمد السرياقوسي، المرجع السابق ص95

التضاد لأن المتضادين لا يستنفدان مجال القول وهناك من يسميها التقابل بالملكة والعدم ويقصد بالملكة امتلاك شيء لصفة من شأنها أن تتوافر في مثل العقل فيه الإنسان والإبصار في الحيوان الخ. أما العدم فهو انعدام هذه الصفة في ذلك الشيء أي الحرمان مثل العمى (للبصر) والصلع للشعر الخ. ونلاحظ أن العلاقة بين المتقابلين بالملكة والعدم هي علاقة استبعاد أو طرد متبادل فان وجدت الملكة غاب العدم وإن وجد العدم غابت الملكة[1].

4- **التقابل بالتضايف**: التضايف هو علاقة وجود بين اسمين بحيث لا يمكن وجود أحدهما أو تعقل ماهيته دون وجود الآخر أو خطور ماهيته في الذهن، والعلاقة بين المتضايقين تسمى علاقة التضايف وهي الحقائق التي يكون التضايف.الحقائق التي تكون بيت شريك وشريك هي الشركة، وبين زوج وزوجة هي الرباط الزوجي، وبين حاكم ومحكوم هي حق السيادة للأول على الثاني، وواجب الخضوع من الثاني للأول. ونلاحظ بأن علاقة التضايف قد تكون واحدة ومتساوية ومتكافئة كعلاقة الأخ بالأخ، وفي هذه الحالة يمكن عكسها وقد تكون متباينة كعلاقة الابن بالأب (علاقة الأبوة وعلاقة البنوة) وهنا لا يمكن عكسها. ونلاحظ أيضا أن الصلة بين أحد المتضايفين والآخر تسمى أساس التضايف، وهو واحد في العلاقات المتماسكة مثل الشركة والإخوة. وأكثر من أساس قي العلاقات المتباينة كالأبوة والبنوة[2]

المفهوم وألما صدق

التعريف بهما: لمعظم التصورات وبالتالي لمعظم الحدود المعبرة عنها دلالتان فهي إما أن تصدق على موضوعات معينة أو تتضمن أو تفهم منها صفات أو علاقات محددة تخص هذه الموضوعات ، والدلالتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا تسمى الأولى بالما صدق والثانية بالمفهوم. فما هو المفهوم والما صدق؟

يعرف المفهوم بأنه مجموعة الصفات الضرورية التي يتضمنها التصور أما الما صدق فهو مجموعة الأفراد التي يصدق عليها التصور، فما صدق التصور إنسان: جميع أفراد الجنس البشري، ومفهوم التصور إنسان هو مجموعة الصفات الأساسية التي تفهم من لتصور إنسان كالحياة والحركة والحس والنطق. الخ

ويقال: إن المفهوم هو ما يتضمنه التصور والما صدق هو ما ينطبق عليه التصور بحيث تكون قوة التصور في مدى تطبيقه، وقوة مفهومه في ما يتضمنه[3].

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص73، 72

[2] علي سامي النشار، المرجع السابق، ص ص141، 142

[3] محمد السرياقوسي، المرجع السابق،ص 99

ما له مفهوم وما ليس له مفهوم من الأسماء

الاسم الكلي هو وحده الذي له مفهوم لأنه هو الذي له خاصة أو خواص مشتركة بين أفراده تصدق على جميعها مثل إنسان وحيوان.الخ. أما الاسم الجزئي فلا مفهوم له ولا فما هي الخاصية أو الخواص المشتركة ومن الأفراد الذين ينطبق عليه لفظ محمد أو أحمد.الخ. وما هو التصور الذهني لمدينة قسنطينة وإذن فإن الأسماء الجزئية لا مفهوم لها عامة وإنما لها ما صدقات بلا مفهوم[1] أما ماله مفهوم ولا خلاف في ذلك، فهو:

1-الأسماء العامة مثل إنسان،معدن - الخ

2- أسماء الجموع مثل قوم، قبيلة، شعب، أمة الخ

3- بعض أسماء الإعلام إذا استعملت استعمال الصفات مثل حاكم[2]، إذا قصد به الكرم، صادق قصد – الصادق.

أنواع المفاهيم

يرى المناطقة المحدثون عكس القدامى أن هناك أنواعا من المفاهيم، - يهمنا منها المفهوم الاصطلاحي.

المفهوم الاصطلاحي: هو عبارة عن مجموعة الصفات التي تعدها جوهرية وتدخل في تعريف الشيء وتحدد فئته، هذا المفهوم هام علميا ومنطقيا لأنه يعبر عما يعتبر ماهية، وهو في الوقت ذاته موضوعي. فهو إذن اصطلاحي واتفاقي لأننا نصطلح أو نتفق على أن عدد ا من صفات معينة هي الصفات الضرورية لشيء ما مما يجعلنا نضعه في صنف أو فئة ما . وهو موضوعي لأنه يقوم على ما اكتشفه العلم حتى اللحظة الحالية فهو تعبير عن الصفات الموضوعية الضرورية للشيء وهو بت ثباتا نسبيا بمعنى أنه يتغير بالاكتشافات العلمية وساعتئذ يجب الأخذ بالمفهوم الموضوعي الجديد في نسق أيضا جديد ويصير كليا وضروريا عندما يقيله جميع العلماء.[3]

العلاقة بين المفهوم والما صدق

العلاقة بينهما عكسية كلما زاد المفهوم قل الما صدق وكلما قل المفهوم زاد الما صدق ، هذا . إذا كان التغير في المفهوم ، أما إذا حدث التغير في الماصدق أولا ، فانه يتبعه تغير في المفهوم حسب قانون التناسب العكسي كلما زاد الما صدق قل المفهوم وكلما قل الما صدق زاد المفهوم . أي كلما زادت مجموعة الصفات

---

[1] إمام عبد الفتاح ،المرجع السابق، ص78

[2] مهدي فضل الله ، المرجع السابق ، ص62.

[3] محمد السرياقوسي ، المرجع السابق،ص 109

التي تحدد فئة قل أعضاء الفئة ، بينما يزيد هؤلاء الأعضاء إذا قلت مجموعة هذه الصفات ، فكلمة حيوان قليلة المفهوم نسبيا ، إذ ينحصر مفهومها في الحياة والإحساس والحركة ومن هنا تصدق على كل أنواع الحيوانات وأفرادها ومن بينها النوع الإنساني ، فإذا زاد مفهومها أضيف إلى الحيوانية فصلا نوعيا هو الصفة ناطق بأن ما صدق الحيوانية ينكمش ويقل بحيث لا يصدق إلا على أفراد الإنسان، وهم عدد قليل بالنسبة لأفراد المملكة الحيوانية، فإذا أضفنا صفة عرضية أو فردية كأن نقول : حيوان ويتحدث العربية انكمش الما صدق انكماشا أكبر وصار يصدق على العرب وحدهم, إن العلاقة العكسية السابق ذكرها صادقة شريطة أن يكون ما نصيفه- إلى المفهوم من صفات جديدا غير متضمن فيه[1]

هل المنطق مفهومي أو ما صدقي

نقصد بهذا التساؤل: هل العقل يفكر على أساس المفهوم أم على أساس لما صدق ؟

أي هل ينظر العقل إلى هذا التصور أو ذلك نظرة كمية(الما صدق) أم نظرة[2]كيفية(المفهوم) ؟ المناطقة اختلفوا فبعضهم يرى أنه مفهومي والآخر يرى بأنه ما صدقي.

النتائج المنطقية للتفسير المفهومي:

1- التفسير المفهومي يحل مسألة الاستقراء حلا موفقا وكاملا، وذلك لأننا في الاستقراء حين نصل من مقدمات تقوم باستقرائها وإجراء التجارب عليها إلى القانون الكلي العام فإننا نلاحظ أن هذا القانون أكبر من مقدمات أي من ما صدقاته، فعندما تستخدم التفسير المفهومي نستطيع تجاوز هذه المشكلة لأن ما يهمنا حينئذ ليس عدد الما صدقات، وإنما الصفات العامة التي تميز تلك المقدمات أو الما صدقات. وهنا نصل إلى حكم أو قانون يقرر هذه الصفة العامة، ويقرر في الوقت ذاته أن المقدمات أو الماصدقات التي توجد فيها هذه الصفة تخضع لنفس القانون.

2- استحالة المنطق الرياضي: لأنه يقوم على أساس الكم ولا يعطي أي اعتبار للكيف أو المفهوم .

3- التفسير المفهومي يؤدي إلى النظر في المضمون أو محتوى الأفكار من ما هيات وصفات، ومن هنا فانه رد موقف على المهاجمين للقياس والمنطق بسبب المبالغة في التفسير الما صدقي الذي جعل المنطق مذهبا آليا صرفا يهتم بإدراج الأجناس بعضها تحت بعض بدون النظر إلى مفهومها أو مضمونها[3]وهنا نتوصل إلى النتيجة الآتية:

---

[1] المرجع نفسه ص:110،113

[2] علي سامي النشار المرجع السابق ص 180

المنطق مفهومي وما صدقي، كيفي وكمي:وهو ما يلاحظ عند أرسطو.

ويبدوا الجانب المفهومي فيما يأتي:

1- العلاقة القائمة بين الموضوع والمحمول إنما هي قائمة على أساس المفهوم.

2- الحد الأوسط جوهر الاستدلال والبرهنة في القياس الأوسطي هو فكرة قبل كل شيء .

3- نظرية الاستقراء الأرسطية وهي نظرية منطقية هامه تقوم على أساس المفهوم .

4- العلم بأسره عند أرسطو هو المعرفة بالماهية أو العلة، والماهية والعلة متصلتان بالمفهوم أشد الاتصال.

أما الجانب الما صدقي فيتمثل فيما يأتي:

1- الحدود الأكبر الأوسط والأصغر تشير إلى علاقات ما صدقية أو كمية بين ما هو أكبر وأوسط أو أصغر.

2- مبدأ المقول على الكل وعلى اللا شيء في القياس يقوم على الما صدق.

3- العلم الأرسطي رغم أنه مفهومي يقوم على الماهية إلا أنه ما صدقي أيضا، لأنه لا علم عند أرسطو إلا بالكلي، والمعرفة الكلية تختلف كما عن المعرفة الجزئية ومن كم فهي تهتم بالكم – أي بالما صدق وهكذا نجد المتفق الأرسطي ليس مفهوميا صرفا ولا ما صدقيا خالصا، وإنما هو مزيج من الاثنين[1]

التعريف والتصنيف

صلة التعريف بالتصنيف:

التعريف والتصنيف عملية ذهنية واحدة، فهما وجهتي نظر للتصور حيث إن التعريف مرتبط بالمفهوم والتصنيف بالما صدق ولذا فإننا عندما نعرف نصف، وعندما نصف نعرف، ولكن التعريف سابق منطقيا على التصنيف، لأني قبل أن أصنف شيئا يجب أن أحدد ما هيته حتى أصنفه على أساسها[2]

أولا: التعريف

أهميته: يعد من ا لأهمية بمكان في العلوم كلها لأن أغلب المنازعات والمغالطات في مختلف المفاهيم علمية واجتماعية وسياسية وفكرية وغيرها إنما تعود إلى الإختلاف في تحديد هذه المفاهيم وعدم الاتفاق على تعريفها، وهو ما يجعل للتعريف الأهمية الكبرى في ضبط المفاهيم وتحديد معاني الألفاظ مما بمكن من

---

[1] المرجع نفسه، ص ص1 18-138

[2] محمد السرياقوسي، المرجع السابق،ص 123

الوصول إلى الهدف[1] ولذلك فانه في تصور أرسطو البحث عن الماهية، وهو هدف علم التصورات وبينه وبين التصور تساو، فالتصور هو تعبير بكلمة واحدة عن تعريف شيء ما، وهو ماهية الشيء في الفكر أما التعريف، فهو العلم نفسه إنه برهان مختصر في قضية قابلة لأن تعكس.

فالشيء المعرف والتعريف تعبيران متساويان عن شيء واحد، أحدهما موجز والآخر منفصل ولذلك يطلق على التعريف مصطلح القول الشارح [2] فهو مجموعة الصفات التي تكون المفهوم الضروري للشيء وتميزه عما عداه[3]

أنواع التعريفات:

عند القدامى ينقسم إلى قسمين وكل منهما يقسم إلى قسمين أيضا فيصير المجموع أربعة، هي:

1- **التعريف بالحد:** أو التعريف الماهوي وهو يعبر عن ماهية الشيء الذي يعرفه، ويفيد معرفة ذاتية أو ضرورية بالمعرف، ويتم بالجنس والفصل النوعي[4] أما قسماه فهما:

أ- **الحد التام:** وهو التعريف: لجميع ذاتيات المعرف ولذا يقع بالجنس والفصل القريبين (الجنس القريب الفصل النوعي) فإذا قيل مالإنسان ؟ أجيب بأنه حيوان ناطق[5]

ب-**الحد الناقص:** وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرف ويجب أن يقع بالفصل القريب على الأقل ولذا سمي ناقصا. ويتم إما بالجنس البعيد والفصل القريب كتعريف الإنسان بأنه كائن ناطق أو بالفصل واحد كتعريف الإنسان بأنه الناطق [6] إضمار الجنس.

2- **التعريف بالرسم:** أو التعريف بالخاصة: وهو رغم أشارته للشيء المعرف إلا أنه لا يعبر عن ماهيته تعبيرا كاملا لانه لا يستخدم الفصل الحقيقي وانما يكتفي بالجنس والخاصة وهي عرض ذاتي، وهو قسان:

أ- **الرسم التام:** ويقع بالجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك ويسمى لاشتماله على الذاتي والعرضي.

---

[1] أحمد الطيب، مدخل لدراسة المنطق القديم، ط1، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1986م، ص 55

[2] محمد شمس الدين إبراهيم سالم، تيسير القواعد المنطقية، ط4 مطبعة حسان القاهرة 1981م، ص 106

[3] محمد السرياقوسي، المرجع السابق ، ص 107.

[4] محمد رضا المظفر، المنطق ط3 دار الثقافة للمطبوعات، بيروت، 1980، ص 98

[5] المرجع نفسه، ص ص99-100

ب-**الرسم الناقص**: ويقع بالجنس البعيد والخاصة كتعريف الإنسان بأنه ضاحك فاشتمل هنا على العرضي فقط. فكان ناقصة.[1]

ونلاحظ هنا بأن أصعب أنواع التعريف هو القسم الأول بشقيه (التعريف باحث) لأن التميز بين الفصل (ذاتي) وبين الخاصة(عرضي) صعب قي أكثر الأشياء[2]

ما سبق هو أهم التعريفات، ولكنها توجد تعريفات أخرى نكتفي بذكرها دون شرح عدا نوعين منها لأهميتها في حياتنا العلمية. وهي كالآتي:

1- **التعريفات الاصطلاحية**:وهي التعريفات التي تقدم لنا الرموز الجديدة مصرحة بالمعاني التي يضفيها عليها واضع التعريف. هذه المصطلحات قد لا تكون جديدة كل الجدة، ولكنها جديدة في السياق الذي تقدم فيه، وبالمعنى الذي يعطى لها، هذه التعريفات لا توصف بالصدق أو الكذب لأنها تعسفية ولذا تقدر بأنها نافعة أو غير نافعة واضحة، أو غير واضحة، معقدة أو غير معقدة، ملائمة أو غير ملائمة. وهي تفيد في العلوم لأنها تقدم رموزا فنية جديدة في اختضار قي اللغة والوقت والمجهود الذهني والعضلي وفيها سهولة في الانتباه، وتسمى بالتعريفات الاسمية أو اللفظية وهي قسمان:

أ- تعريفات اسمية علمية:

وهذه تتضمن تعريفات جميع العلوم من حيث هي اتفاقات، تعادل بين شيئين وربما كانا في الأصل غير متعادلين.

ب- تعريفات اسمية لغوية:

وهذه تتضمن التعريفات اللفظية أو اللغوية التي تعرف اللفظ.إما بلفظ مرادف له أوضح منه كتعريف – بالفضة الخ وهو ما يسمى التعريف المرادف، وإما بشرح معنى الكلمة بمعرفة اشتقاقها اللغوي كتعريف الفسلفة بأنها حب الحكمة .

وإما بتوضيح الكلمة ببيان معنى عام لها ، كما في تعريف النفس بأنها مبدأ الحياة.

2- التعريفات القاموسية:

الغرض منها استبعاد الغموض وزيادة مفردات الشخص الذي يوضع له التعريف، ولذا فهو لا يقدم معنى ليس موجودا في المعرف بل يعبر عن المعنى الموجود فيه ويكون التعريف صادقا أو كاذبا تبعا لتعبيرنا عن هذا المعنى، أي أن التعريفات المعجمية تكون صادقة أو كاذبة تبعا للاستعمال الواقعي للكلمة .فإذا كانت

---

[1] المرجع نفسه، ص 100

[2] محمد شمس الدين إبراهيم سالم، المرجع السابق، ص 109

مستعملة بالمعنى الذي نبرزه لها كان تعريفنا صادقا، وإلا كان كاذبا، ولذا تسمى هذه التعريفات أحيانا باسم التعريفات أحيانا باسم التعريفات الواقعية، لأنها تراعي الاستعمال الواقعي بكلمات.

ونلاحظ: بأن التعريفات القاموسية غالبا ما تجمع بين عدة أنواع من التعريفات يكمل بعضها بعضا فإذا عرفنا مثلا : البنزين بأنه مادة عطرية متطايرة شفافة يستخرج من قطرات الفحم ويستخدم لإزالة البقع من الملابس ويستخدم وقودا. فإننا نجد في هذا التعريف المعقد سلسلة من التعريفات الابتدائية منها التعريف النوعي والتعريف النوعي والتعريف التكويني والتعريف الغائي الخ. وتضيف القواميس المصورة إلى ذلك توضيحات بواسطة أشكال ورسوم وتخطيطات وصور مجسمة.

أما الأنواع الأخرى فهي كالآتي:

تعريفات الجنس، التعريفات المحددة ، التعريفات الواصفة أو المصورة، التعريفات الممثلة وهي بالإشارة وبالمثال التعريفات التكوينية، التعريفات الغائية أو المصيرية وهي خارجي وباطني، التعريفات النظرية، التعريفات الاقناعية[1]

قواعد التعريف: لكي يكون التعريف جيدا لا بدا له من قواعد هي:

1- يجب أن لا يكون التعريف دائريا: كتعريف الضوء بالأشعة الضوئية.
2- يجب أن تكون المعرف أوضح من المعرّف.
3- يجب أن لا يكون التعريف سالبا حيث يمكن أن يكون موجبا.
4- يجب أن لا يعرف الشيء بما لا يعرف إلا به كتعريف الشمس بأنها كوكب يضيء بالنهار.
5- يجب أن يكون التعريف والمعرف قابلين للانعكاس مع بقاء التعريف صادقا.
6- يجب أن يكون التعريف جامعا مانعا.
7- يجب أن يكون المعرف كليا.
8- يجب أن يقرر التعريف إذا كان واقعيا الصفات الماهوية للجنس أو يجب أن يكون بالجنس والفصل[2]

ألا معرفات:

اللا معرفات هي التي لا نستطيع الوصول إلى معرفة ما هيتها وهي على ثلاثة أنواع:

---

[1] ومن أراد التوسع في هذه التعريفات فليرجع الى محمد السرياقوسي، المرجع السابق ص ص 127-134.

[2] عبد الرحمن البدوي ، المرجع السابق ، ص ص 76،77، أيضا، محمد السرياقوسي، المرجع السابق ،ص ص 135،138

1- المعطيات المباشرة للحواس أو للتجربة: لا يمكن لأي طريق من طرق المعرفة أن يصل إليها أو لا نستطيع التعبير عنها و هي في ذاتها غير معرفة، وهي إما إحساسات وإما عواطف.

فالإحساسات، كإحساسنا بالأضواء أو الألوان، فلا نستطيع تعريف الضوء لمن عدم البصر أو الصوت لمن عدم السمع.

أما العواطف فأميزها عاطفة الحب، فنحن نعانيها ولكننا لا نستطيع تعريفها و أن ننقلها في لغة إلى غيرنا فهي معاناة داخلية وتعبير داخلي ومهما حاول المتحابان الرجل من ناحية والمرأة من ناحية أن يعبر احدهما للآخر حب بألفاظ أو إشارات أو اثاراتَ فإنهما لا يستطيعان التعبير عن "كنه " ما يشعران به من ألفاظ. وكذا عاطفة الأمومة إذ لا يمكن أن نعرف لغير الأم عاطفة الأمومة ولا لغير المتزوج عاطفة الأبوة. فهذه كلها عواطف ومشاعر لا يمكّن تعريفها.

2- الأجناس العليا أو المقولات:

نحن نصل إلى التعريف بنوع من الأجناس، وهذا الجنس يعرفه جنس آخر وكذا في هذا الجنس الآخر حتى نصل إلى أجناس لا جنس لها ، ويكون مفهومها أقل مفهوم ممكن وهذه هي الأجناس العليا التي لا يمكن تعريفها، وهي تعرف كل الأشياء الأخرى، ولا يمكن أن تكون بذاتها أنواعا لأجناس أخرى.

وأهم مثال لهذه الأجناس العليا هي " المقولات" وقد اختلف المناطقة في هذه المقولات اختلافا شديدا و أول محاولة لوضع نظرية في المقولات هي محاولة أفلاطون حين أراد أن يعين الأجناس التي تكون ارتباطاتها (الأفكار) المثل العليا و عددها خمسة أجناس هي: الوجود، السكون ، الحركة، الهوهو، الغير، ويكون الوجود جنسا أعلى يشارك فيه الأجناس الأخرى والقوانين التي تربط هذه المقولات هي موضوع الجدل ولكنه لم يستقر على هذه النظرية بل وضع أخرى فأصبحت المقولات هي: اللا متناهي ، والحد، وما ينتج عن اللا متناهي والحد وعلة المزج أو علة الإتحاد، والتفكك والانحلال.

ولكن يلاحظ على هذه النظرية أنها ميتافيزيقية في جوهرها لا منطقية مما جعلها لا ترد في كتب المنطق ، ولذا اعتبر أرسطو أول واضع لنظرية منطقية في الأجناس العليا.

نظرية المقولات الأرسطية، اختلف هل هي ميتافيزقية أم منطقية ؟ والحقيقة أنها من ناحية ميتافيزيقية من حيث أنها صفات عامة للوجود، وتعبيرا عن التعيينات الحقيقية له : أما من الناحية المنطقية فإن المقولات هي عنصر القضية النهائي ، وهي تصورات عامة ، وهي ككل تصور أخر-خارجة عن كل علاقة وقد عرفها مناطقة بورتا رويال بأنها " الأصناف المختلفة التي أراد أرسطو أن يرد إليها كل موضوعات فكرنا ، وذلك بادراج كل الجواهر تحت كل الجوهر الأول، وكل الأعراض تحت التسع الأخرى".

ونلاحظ بأن المفكرين واصلوا البحث في المقولات وهي تختلف من الرواقين الى أفلوطين إلى بعض المسلمين كالتهانوي والسهروردي. ثم كانط.

والخلاصة أن هذه المقولات لا معرفات لأنه لا جنس لها تكون بمثابة النوع له. وبالتالي لا فصل يفصل بينها وبين سائر الأجناس الأخرى.

3-الأفراد:

يرى أرسطو أنه ليس للفرد مفهوم محدد حتى يمكن أن نصل إلى تعريفه، ثم ان الأفراد تختلف عدد لا صورة فليس لهم اختلافات جوهرية يمكن التعبير عنها أي ليست لهم فصول تميز وتفصل البعض منهم عن الأخر ولذا فان ما نستطيع تعريفه هو النوع كما يرى غوبلو.

لكن الرواقيين[1] والمدرسة الاسمية الحديثة وعلى رأسها جون ستيوارت مل ينكرون التعريف العام ، ويرون أن التعريف الوحيد الممكن هو تعريف الفرد[2]

-التصنيف والتعليم

هل هناك فرق بين التصنيف والتقسيم أم هما شيء واحد؟ لكي نجيب على هذا لا يد أن نتعرض حتى لكليهما.

1- القسمة:

إذا كان التعريف يتعلق بمفهوم الحد فإن القسمة تتعلق بما صدق الحد، وهي ليست مجرد تعديد للموضوعات، بل تحليل لأجناس إلى أنواعها المختلفة وإلى ما يندرج تحت هذه الأنواع من أن أنواع سفلى وأفراد.

وكل قسمة لا بد لها من أساس، يسمى أساس التقسيم فإذا قسمنا الإنسان إلى ما هو أبيض وأسود وأصفر فإن أساس التقسيم هنا يكون اللون وعلى ذلك فيمكن تقسيم نفس الحد أو نفس الجنس إلى أقسام متفاوتة طبقا لأساس التقسيم هذا ، فيمكن تقسيم الكتب مثلا على أساس الحجم أو الشكل أو اللون أو الموضوعات أو اللغة أو أسماء المؤلفين أو دور النشر أو العناوين أو تاريخ النشر إلى آخره كما يمكن أن نقسم الإنسان على أساس اللون أو الجنس أو العمر أو السن أو الدولة أو المهنة أو الثقافة الخ.

---

[1] النطق الرواقي حسى لا يعترف إلا بوجود الأشخاص ، وهنا هو الاتجاه الاسمى عند الرواقيين وهو استناد الماهيات إلى الجنس والفصل والحد عند الرواقيين هو تحديد الصفات الخاصة بكل موجود فقط، النشار المرجع السابق، ص ص 91-92.

[2] علي سامي النشار ، المرجع السابق ، ص ص 217-219.

والقسمة أنواع:

- **القسمة المنطقية**:وهي تنازلية نبدأ فيها بجنس من الأجناس وتقسمه إلى أنواعه ، ثم نقسم هذه الأنواع إلى أخرى داخلة تحتها وهكذا حتى نصل إلى الأنواع السفلى التي تحتها الأفراد (مثل شجرة فرفريوس).
- **القسمة الطبيعية**:وهي تقوم على تحليل الشيء إلى أجزائه، مثل تقسيم الشجرة إلى الجذر والجزع والفروع والأوراق، وتقسيم البرتقالية إلى فصوص والماء إلى أوكسجين وهيدروجين... الخ.
- **القسمة الميتافيزقية:**

وهي تقوم على تقسيم الشيء بالذهن إلى صفاته، فتقسم الجنس إلى أنواعه أو الشيء إلى صفاته، فمثلا تقسم البرتقالة في الذهن من حيث اللون والطعم والشكل، وهذه الأقسام لا نجدها في الوجود الخارجي منعزلة عن بعضها بل نتصور انفصالها عن بعضها فقط بواسطة التجريد فالفرق بين القسيمة الطبيعة والميتافيزيقية أن الموضوعات في الأولى تنقسم إلى أجزاء في الخارج ، أما في الثانية فلا، لأنها تهتم بالصفات، أن تقوم على أشياء ذهنية فحسب[1].

قواعد التقسيم:

1- يجب أن تكون القسمة كاملة أي تستنفد كل التصورات الكلية التي تشمل عليها التصور موضوع القسمة و لا يبقى منها شيء خارج القسمة، أي يجب أن تكون أفراد الأقسام متساوية لأفراد الكل المقسم ، وأهم مثال لهذه القاعدة: العدد، إما زوج، وإما فرد، فالزوج والفرد هنا استنفدا كل مجال القول العددي فلا ينبغي أن تكون حدود وسطى ، ومن عدم الدقة تقسيم الناس. إلى علماء وجهلاء لأنه توجد أوساط إذ من الناس من ليس علماء و جهلاء ، وقد رأى افلاطون وتابعه راموس في العصور الحديثة أن القسمة الثنائية هي أكمل مثال لعملية التقسيم .

ولكن مناطقة بورت رويال يرون أن التقسيم الثنائي هو غالبا صناعي وأحيانا غير ممكن إذ لا يظهر جليا إلا في المتناقضات وإضافة إلى هذا فإنها تكون مطولة إلا في الحالات التي يتفق أن الأقسام فيها محصورة ومحدودة.

---

[1] محمد علي أبو ريان ، المرجع السابق ،ص 154،153.

ويمكن أن نأتي بمثال

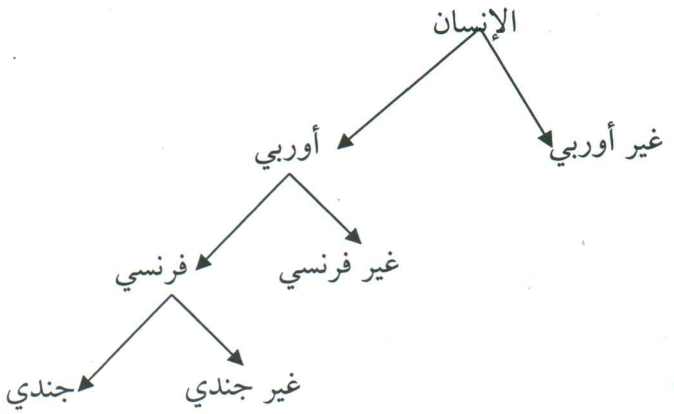

2- كل قسمة يجب أن يكون لها أساس واحد يسمى أساس التقسيم، لأن القسمة التي يكون لها أكثر من أساس واحد لا قيمة لها.

3- يجب أن تكون حلقات السلسلة في القسمة متصلة بحيث لا تترك واحدة منها : أي أن تكون الأنواع التي ينقسم إليها الجنس متسلسلة تسلسلا متصلا من الأعلى إلى الأسفل.

4- يتجنب في التقسيم الإفراط كما يتجنب الاختصار، فالتقاسيم المتعددة تعوق أحيانا وضوح الفكرة إذ قد نتيه في السلسلة من المتقابلات وكذا الاختصار بحيث إذا اقتصرنا على تقسيم واحد أو تقسيمين فإنا قد نصل إما إلى ماهية ناقصة وإما إلى فصل نوعي وإما إلى عرض أو خاصة[1].

هذا هو التقسيم، ويبدو أنه والتصنيف شيء واحد، مما جعل كثيرا من المحدثين يفضلون كلمة التصنيف باعتبار أن التصنيف يلعب دورا هاما في العلوم الطبيعية.

ونلاحظ بأن التعريف لا يكون واضحا إذ لم يكن تصور الجنس واضحا، ووضوح الجنس يتطلب أن لا يكون معرفا فقط بل ومصنفا كذلك. ومن هنا فإن تصنيف الأجناس مرحلة هامة في التعريف، ونحن نقوم بالعملية في مرحلتين الأولى تنازلية ويسميها البعض بالقسمة ننطلق من الأجناس العليا إلى ما تحتها والثانية تصاعدية من الأفراد أي ننتقل من الذوات الجزئية وتجمعها في أنواع فيصل إلى تعاريف ثابتة ويسمى البعض هذه العملية التصاعدية بالتصنيف والحقيقة أننا من الناحية العملية نقوم بالعمليتين معا.

[1] المرجع نفسه، ص 154

التصنيف:

ويشترط فيه أمران:

1-لا ينبغي أن يترك التصنيف بواقي:

2-يجب أن يوجد من المشابهات بين موضوعين بجمعهما صنف واحد أكثر مما يوجد من مشابهات بين موضوعين ينتسب كل منها إلى صنف مخالف لصنف آخر.

وينقسم التصنيف إلى قسمين رئيسيين: التصنيف الصناعية والتصانيف الطبيعية.

1-التصانيف الصناعية: وتقوم على الصفات القاهرة والخارجية للموجودات ولا تقوم على أي صنف جوهرية والنظام الذي نحصل عليه بواسطة هذه التصانيف ليس غاية وإنما هو وسيلة ونظام مؤقت ولا يقوم إلا كأنه للعمل والتقاسيم الصناعية نوعان:

أ-التصانيف المنجزة: وهي تصنيف الموضوعات لعلاقات اصطناعية وخارجية مثل تصنيف المكتبات هذه التصانيف عملية وتتطلب محدودية عدد الموضوعات.

ب-التصانيف الموضوعية: وتستند على محاولة إبراز النظام الطبيعي للموجودات بمقتضى صفاتها الجوهرية وقد لا تكون هذه الصفات أكثر وضوحا من الصفات الظاهرية ولكن تستند على الماهية وتسقط الأعراض وهذه التصانيف موضوعها التطريف ، وهي تكون العلم ذاته وهي غاية في ذاتها[1]

هذا البحث المتصل في معظم جوانبه بمناهج البحث التطبيقية والجانب الصوري هو من حيث تصنيفه للأجناس وفيما عداه ذلك لا يعني المطق.

[1] علي سامي النشار ، المرجع السابق ، ص ص 229-230.

الفصل الثاني: منطق الأحكام والقضايا

ونتناول فيه بالدراسة تعريف القضية فيتصنيف القضايا، التقسيم الرباعي وفكرة الاستغراق.

تعريف القضية وبيان صلتها بالحكم:

يعرف الحكم بأنه فعل العقل الذي يقيم فيه علاقة بين تصورين أو فكرتين حيث يثبت، ويفصم هذه العلاقة حين ينفي، أما القضية فهي التعبير اللفظي عن الحكم، أو هي المظهر الخارجي للحكم، وهي كما عرفها أرسطو: قول نثبت بواسطته شيئا ما لشيء ما آخر أو ننفيه عنه[1].

ونلاحظ بأن من المناطقة من أمثال كينز وتريكو من لا يميّز بين القضية والحكم ويتكلم عنهما كشيء واحد، أما أصحاب النزعة اللغوية والمناطقة الرياضيون فيفضلون استخدام كلمة قضية بينما أصحاب النزعة السيكولوجية يفضلون استخدام كلمة حكم[2]، وأرسطو استخدم كلمة قضية ولم يستخدم كلمة الحكم، وما يقال عن القضية ينطبق على الحكم، ومن أحسن تعاريف القضيّة تعريف السنونسي لها بأنها " اللفظ المركب المحتمل بالنظر إلى ذاته فقط الصدق والكذب "[3]، ومعيار صدقها أو كذبها المطابقة أو عدم المطابقة للواقع[4].

تصنيف القضايا:

تنقسم القضايا إلى عدة أقسام تبعا لأسس مختلفة للتقسيم[5]، وهي كالآتي:

1- من حيث البساطة والتركيب: تنقسم إلى ما يأتي:

أ- قضايا حملية (بسيطة): وهي التي يحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، وتتكون من 3 عناصر هي:

1- الموضوع:

وهو المحكوم عليه[6] وهو ما يشير إلى الشيء الخارجي أو المعنوي الذي نحكم عليه، وهو إما اسم ذات أو ما يقوم مقامه من الجواهر الثانية أو أسماء المعنى، وهو يشير في الغالب إلى الماصدق[7].

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 155.

[2] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص 233.

[3] محمد بن يوسف السنونسي: شرح مختصر علم المنطق، ورقة 243/ب.

[4] زكي نجيب محمود: المنطق الوظيفي، ص 33.

[5] السعد: شرح الخصيبي على التهذيب، نشر عبد المتعال الصعيدي، ط5، مكتبة الآداب ومطبعتها، د.ت، ص 59.

[6] أحمد الطيب: المرجع السابق، ص 68.

[7] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 156.

2- المحمول:

وهو المحكوم به[1] أو مايحمل على الموضوع، ويكون اسم معنى أو ما يقوم مقامه من الجواهر الثانية، وهو يشير إلى المفهوم.

3- الرابطة:

وهي النسبة الحكمية بين الموضوع والمحمول فيها يرتبط المحمول بالموضوع[2] وتسهل الحمل، وهي في جميع اللغات فعل الكينونة (Etre) أو ما يرادفه، ولكنه في العربية يكون في الغالب مضمرا، ولذا لا تظهر الرابطة بوضوح[3] وقد يعبر عنها بالضمير هو، فإن لم تظهر اعتبرت القضية ثنائية، أما إذا ذكرت فتسمى القضية ثلاثية[4].

ب- قضايا مركبة: وهي تتركب من قضايا حملية تربط بينها روابط منطقية وتقوم بينها علاقات، مثل التضمن، الوصل، وغيرهما، ومن أهمها:

1- القضايا الشرطية:

وهي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها[5] فهي في أبسط صورها تتركب من حمليتين بينهما: إما علاقة لزوم أو متابعة ويستخدم فيها للدلالة على الشرط كلمة " إذا " وما في معناها، وتسمى شرطية متصلة، وهي التي يحكم فيها بالارتباط بين القضية الأولى وتسمى المقدم والقضية الثانية وتسمى التالي، أو علاقة عناد أو تباين، وتسمى شرطية منفصلة.

أ- الشرطية المتصلة:

وهي التي حكم فيها بالصحبة بين القضيتين بحيث متى صدقت الأولى صدقت الثانية، وهي قسمان:

1- لزومية:

وذلك إن كانت الصحبة لموجب اقتضاها كأن تكون إحدى القضيتين سببا للأولى أو مسببة عنها أو اشتركتا في سبب واحد، مثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

---

[1] أحمد الطيب: المرجع السابق، ص 68.

[2] السعد: شرح الخصيبي على التهذيب، ص 59.

[3] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 156.

[4] أحمد الطيب: المرجع السابق، ص 69.

[5] محمد رضا المظفر: المنطق، ص 132.

2- اتفاقية:

وذلك إن كانت الصحبة لغير موجب، مثل: إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقًا.

والشرطية المتصلة كلية وجزئية، موجبة وسالبة.

ب- الشرطية المنقصلة:

وهي التي حكم فيها بالتنافر أو العناد بين القضيتين، مثل إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودًا، وهي ثلاثة أقسام:

1- مانعة الخلو:

وهي التي يكون التنافر بين طرفيها في الكذب فقط، ومعنى التنافر في الكذب، أنه متى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ولا تكذبان معًا، مثل: إما أن يكون الجسم غير أبيض وإما أن يكون غير أسود.

2- مانعة الجمع:

وهي التي يكون التنافر بين طرفيها في الصدق فقط، بمعنى أنه متى صدقت إحداهما كذبت الأخرى ولا تصدقان معا، مثل إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن يكون أسود.

3- الحقيقية أو مانعة الجمع والخلو:

وهي التي يكون التنافر بين طرفيها في الصدق والكذب معًا، أي لا يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب، مثل إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون ليس قديما (مركبة من النقيضين)، أو إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حديثا (مركبة مما يساوي النقيضين)[1].

والقضايا الشرطية موجبة وسالبة، كلية وجزئية، وسور الشرطية المتصلة الكلية " كلما " و" مهما " و" متى ". في حالة الإيجاب وليس البتة في حالة السلب. وسور الشرطية المنفصلة في حالة الإيجاب " دائما " إما أن يكون الشيء كذا أو كذا، وفي حالة السلب " ليس البتة ".

أما الشرطية المتصلة والمنفصلة الجزئيتين، ففي حالة الإيجاب سورهما " قد يكون " وفي حالة السلب " قد لا يكون " وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي والمهملة بإطلاق لفظ " أو " و" إن " و" إذا " في المتصلة و" إما " و" أو " في المنفصلة[2].

2- وتنقسم من حيث الكيف إلى:

- قضايا موجبة: تثبت المحمول للموضوع مثل سقراط فيلسوف.

---

[1] محمد بن يوسف السنوسي: المصدر السابق، ورقة 244/أ، 255/أ.ب.

[2] قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية، د.ط، عين البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت، ص 117.

- قضايا سالبة: تنفي المحمول عن الموضوع بواسطة نفي الرابطة وحدها، مثل القضية: النفس ليست فانية ونلاحظ هنا بأن القضية الحملية يسلط فيها النفي على الرابطة، لأنها فعل من الممكن أن ينفى، أما القضايا المركبة فلابد أن يكون النفي من خارجها[1].

3- وتنقسم من حيث الكم إلى:

- قضية كلية: وهي التي يكون فيها الحمل على كل أفراد الموضوع الذي يكون مستغرقا في المحمول مثل: كل الطلبة غشاشون.

- قضية جزئية: وهي التي يكون فيها الحمل على جزء غير معين من الموضوع غير المستغرق؛ أعني المأخوذ بمعنى جزئي، مثل: بعض الحيوان إنسان.

- قضية شخصية: وهي التي يكون موضوعها شخصا محددا باسم معين مثل سقراط فيلسوف، أو يسبقه اسم إشارة مثل هذه الآلبسة جميلة، وهي تلحق بالكلية لأن الحمل فيها على كل الموضوع، والفرق بينها وبين الكلية أن الكلية يكون الحمل فيها على كل غير منقسم بينما الشخصية يكون الحمل فيها على وحدة لا تقبل الانقسام، إضافة إلى أن الكلية موضوعها كلي والشخصية موضوعها فردي خاص، ويظهر الفرق بينهما جليا في العكس المستوي والقياس. فالشخصية لا تعكس، ولا تستخدم على أنها كلية في بعض الأضرب القياسية ولذا قلنا تلحق بالكلية ولم نقل كلية.

- قضية مهملة: وهي التي يكون الكم فيها غير محدد، أو يمكن الشك فيها من الناحية الكمية أو هي التي يكون موضوعها لفظا عاديا مثل الورد زكي الرائحة، الطيور ذات أجنحة، الشجر مثمر، وهذه فيها اختلاف في كليتها وجزئيتها لكن الراجح أنها تلحق بالجزئية لأن الحمل فيها كثيرا ما يكون على بعض الموضوع مثل الشجر مثمر[2].

4- وتنقسم من حيث مادتها إلى:

- قضية ضرورية: وهي التي يكون فيها المحمول متعلقا بماهية الموضوع وينتمي بالضرورة إليه، مثل الإنسان حيوان فالمحمول هنا مرتبط بالموضوع ارتباطا ضروريا.

- قضية مستحيلة: وهي التي يكون المحمول فيها متنافرا مع الموضوع مثل الإنسان خالد، فالمحمول خالد لا يمكن أن ينتمي إلى الموضوع إنسان.

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 157-158.

[2] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق، ص 188.

- قضية حادثة: وهي التي ليست فيها علاقة ضرورية بين الموضوع والمحمول مثل القضية: الحصان أبيض، فالمحمول أبيض قد يكون أو لا يكون في الموضوع.

5- وتنقسم من حيث الجهة إلى موجهة ومطلقة:

الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة، وهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة، دالة على الوجوب أو الإمكان أو الضرورة أوالامتناع وعندما تكون القضية معينة الجهة تسمى موجهة، أي مقيدة بالجهة التي تحددت بها، وتقابلها المطلقة، وهي التي لم تذكر جهتها.

والجهة تمثل مظهرا من مظاهر المادية في المنطق الصوري ترمي إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به، ولذا يرفضها الصوريون الغلاة.

والقضايا الموجهة قد تكون:

- ضرورية: مثل: من الضروري أن يكون الإنسان مفكرًا.
- مستحيلة أو ممتنعة: مثل: من المستحيل أن يكون الإنسان خالدًا.
- ممكنة: مثل: من الممكن أن يكون الحيوان إنسانًا.
- حادثة: مثل: قد يحدث أن يكون الحصان أبيض.

6- وتنقسم من حيث السور:

- مسورة: وهي التي تسبقها إشارة تحدد كم موضوعها، وسور الكلية الموجبة كل، جميع، وما في معناها. وسور الجزئية السالبة بعض، معظم، وما في معناها. والكلية السالبة لا واحد، وما في معناها. والجزئية السالبة ليس كل، ليس بعض، بعض ليس...الخ.
- غير مسورة: شخصية (تلحق بالكلية)، مهملة (تلحق بالجزئية)[1].

التقسيم الرباعي للقضايا الحملية وفكرة الاستغراق:

تقسم القضايا إلى أربعة أقسام إذا نظرنا إليها من حيث الكم والكيف معا، وهي كالآتي:

1- القضية الكلية الموجبة Proposition universelle affirmative:

مثل كل إنسان حيوان، ورمزها في العربية (ك م) وفي اللغات الأوربية (A) وهو الحرف الأول في الكلمة اللاتينية Affirmo ومعناها " أنا أثبت " وهي تمتاز بأن كلا من موضوعها ومحمولها لفظ كلي ولكن محمولها

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 161-162.

أشمل من موضوعها، وذلك فإن موضوعها مستغرق في محمولها، أي محكوم على كل أفراده[1] بينما المحمول مستغرق استغراقا جزئيا فقط[2] ولذلك فإن الكلية الموجبة تستغرق الموضوع دون المحمول.

2- القضية الجزئية الموجبة Proposition particulière affirmative:

مثل بعض الطلبة فاهمون، ورمزها (ج م) وفي اللغات الأوربية (I) وهو الحرف الثاني المتحرك في الكلمة اللاتينية Affirmo ونلاحظ فيها أن بعض الموضوع يأخذ جزءا من المحمول والعكس صحيح، ولذا لا استغراق فيها، لأن المحمول يصدق على جزء غير معين من الموضوع أي أن الموضوع غير مستغرق لأن الحمل على جزء منه، والمحمول غير مستغرق لأن قد يصدق على أفراد غير أفراد الموضوع، وإذن فإن الجزئية الموجبة لا استغراق فيها.

3- القضية الكلية السالبة Proposition universelle négative:

مثل لا واحد من الإنسان بخالد، ورمزها (ك س) وفي اللغات الأوربية (E) وهو أول حرف متحرك من الكلمة اللاتينية Nego ومعناها أنا أنفي، وهي تستغرق الموضوع والمحمول معا، بمعنى أن كلا منهما مستبعد عن الآخر كلية[3]، أي أن الحكم يقع على كل فرد من أفراد الموضوع إنسان على أنه ليس بفرد من أفراد المحمول خالد، كما يقع في الوقت نفسه على كل فرد من أفراد المحمول على أنه ليس بفرد من أفراد الموضوع، أي أنه لا واحد من أفراد الموضوع " إنسان " خالد ولا شيء من أفراد المحمول " خالد " بإنسان، وإذن فإن الكلية السالبة تستغرق الموضوع والمحمول معا[4].

4- القضية الجزئية السالبة Proposition particulière négative:

مثل ليس بعض الحيوان بإنسان، ورمزها (ج س) وفي اللغات الأوربية (O) وهو الحرف الثاني المتحرك في الكلمة اللاتينية Nego ونلاحظ أن الحكم فيها يختص بالموضوع ينصب على بعض الحيوان دون البعض الآخر، أي في جانب غير معين من الموضوع، فهو إذن غير مستغرق. أما المحمول فإن صفة عدم الإنسانية منسجمة بتمامها عن هذا البعض غير المتحدد من الحيوان، وبعبارة أخرى فإن كلا من موضوعها ومحمولها لفظ لكلي ولكن الموضوع أشمل، فيكون وقوع الحكم على بعض أفراد الموضوع بالانفصال تماما عن جميع

---

[1] المرجع نفسه، ص 165.

[2] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 104.

[3] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 168.

[4] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 105-106.

أفراد المحمول مما يعني استغراق المحمول استغراقا تاما في حين أن الموضوع مستغرق استغراقا جزئيا لأن الحكم واقع على جزء غير معين وإذن فإن الجزئية السالبة تستغرق المحمول وحده[1].

أسوار القضية الحملية:

السور هو اللفظ الذي يحدد طبيعة القضية من حيث كمها وكيفها وسمي سورا لأنه يحصر القضية كالسور الذي يحوط المدينة أو الحديقة ولذلك تسمى القضايا المسورة الأربع السابق ذكرها بالمحصورات الأربع، ويقع عادة في أول القضية وهي كالآتي:

1- سور الكلية الموجبة: كل، جميع، كافة، عامة، قاطبة وما في معناها.

2- سور الجزئية الموجبة: بعض، معظم، كثير، واحد، قليل وما في معناها.

3- سور الكلية السالبة: " كل... ليس "، " لا واحد من "، " لا "...الخ.

4- سور الجزئية السالبة: " ليس "، " ليس كل "، " ليس بعض "، " ليس جميع "...الخ[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص 107.

[2] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 102-103.

الفصل الثالث: منطق الاستدلال

يعرف الاستدلال بأنه فعل ذهني مؤلف من أحكام متتابعة إذا وضعت لزم عنها بذاتها حكم آخر غيرها لا يصدق إلا إذا صدقت مقدماته[1].

أو هو " فعل الذهن الذي يلمح " علاقة مبدأ ونتيجة " بين قضية وأخرى أو بين عدة قضايا وينتهي إلى الحكم بالصدق أو بالكذب أو إلى حكم بالضرورة أو الاحتمال وهو استنباطي واستقرائي ومباشر وغير مباشر "[2] [3] ونبدأ بالاستدلال المباشر:

أولا. الاستدلال المباشر:

هو استنتاج قضية من أخرى اعتمادا على قوانين الفكر الأساسية، وهو ستة أنواع هي: التقابل، العكس المستوي، نقض المحمول، نقض العكس المستوي، عكس النقيض، النقض.

1- التقابل:

الاستدلال بالتقابل هو استنتاج قضية من أخرى تتماثل معها في الموضوع والمحمول وتختلف عنها في الكم أو في الكيف أو في كليهما[4]، ويتم على أربعة أنحاء.

أ- **علاقة التناقض:** ويكون بين القضايا المختلفة كما وكيفا (ك م مع ج س وك س مع ج م).

قانون التناقض: القضيتان المتناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا، فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة، وإذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى بالضرورة.

---

[1] جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1971م، م1، ص 68.

[2] مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، د.ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص 11.

[3] الاستدلال عند أرسطو ثلاثة أنواع: برهاني صادر عن مبادئ كلية يقينية، وجدلي مركب من مقدمات ظنية، وسوفسطائي مؤلف من مقدمات كاذبة تحتوي على النتيجة احتواء ظاهريا لا حقيقيا. يوسف كرم، مراد وهبة، يوسف شلاشة: المعجم الفلسفي، ط2، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1971م، ص 14.

[4] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 119-120.

مربع تقابل القضايا

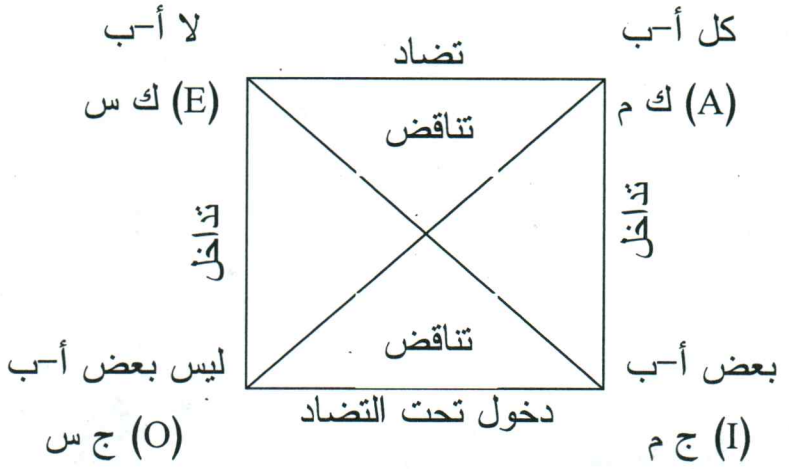

ب- **علاقة التضاد:** وتكون بين الكليتين المختلفتين كيفا [ك م مع ك س].

قانون التضاد: لا تصدقان معا وقد تكذبان:

- إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة.
- إذا كذبت إحداهما كانت الأخرى مجهولة.

ج- **علاقة الدخول تحت التضاد:** وتكون بين الجزئيتين المختلفتين كيفا (ج م مع ج س)

قانون الدخول تحت التضاد: لا تكذبان معا وقد تصدقان:

- إذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى بالضرورة.
- إذا صدقت إحداهما كانت الأخرى مجهولة.

د- **علاقة التداخل:** وتكون بين القضيتين المختلفتين كما المتحدتين كيفا [ك م مع ج م، ك س مع ج س].

قانون التداخل:

القانون 1: - إذا صدقت الكليات صدقت الجزئيات.

- إذا كذبت الكليات كانت الجزئيات مجهولة.

القانون 2: - إذا كذبت الجزئيات كذبت الكليات.

- إذا صدقت الجزئيات كانت الكليات مجهولة[2].

---

[1] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص 320.

[2] زكي نجيب محمود: المرجع السابق، ص ص 212-218.

2- العكس المستوي:

يعرف بأنه " عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيا، والثاني أولا، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما "[1]، وقد لخصّه الأخضري في هذين البيتين:

العكس قلب جُزءَي القضية مع بقاء الصدق والكيفية

والكم إلا الموجبةُ الكلية فعوضوها الموجبة الجزءيهْ[2]

ومن خلال ما ذكرنا نتوصل إلى قواعد العكس:

قواعد العكس:

- **قاعدة الكيف:** يجب أن يظل كيف القضية كما هو.
- **قاعدة الاستغراق:** يجب أن لا يستغرق حد في العكس ما لم يكن مستغرقا في الأصل.

عكس الكلية الموجبة: مثل كل إنسان فان، تعكس إلى جزئية موجبة: بعض الفاني إنسان، لأننا لو عكسناها مثل نفسها لا تصدق لأن المحمول هنا أعم من الموضوع، ويقع أيضا إخلال بقاعدة الاستغراق.

عكس الكلية السالبة: مثل لا واحد من الطلبة غشاش، تعكس إلى مثلها لا واحد من الغشاشين طالب.

عكس الجزئية الموجبة: تعكس إلى مثلها.

عكس الجزئية السالبة: لا عكس لها لأنه يقع إخلال بقاعدة الاستغراق[3].

3- نقض المحمول:

تعريفه: " هو استنتاج قضية من قضية أخرى، والقضية المستنتجة تسمى بالقضية " المنقوضة " وهي تتماثل مع القضية الأصلية في كل من " الموضوع والصدق " وتتباين معها في كل من " الكيف والمحمول "، بحيث يكون محمول القضية المنقوضة نقيض محمول القضية الأولى "[4].

قواعده:

1- نقض محمول القضية الأصلية.

2- تبديل الكيف.

3- إبقاء الكم في القضية المنقوضة كما كان في الأصلية.

---

[1] نجم الدين القزويني الكاتبي: الرسالة الشمسية، د.ط، البابي الحلبي، مصر، د.ت، ص 125.

[2] عبد الرحمن الأخضري: السلم المرونق، قسم المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 149، فصل في العكس المستوي.

[3] محمد رضا المظفر: المنطق، ص ص 174-177.

[4] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 144.

1- **نقض محمول الكلية الموجبة:** مثالها: كل طلاب الجامعة ناجحون.

النقض للمحمول: لا واحد من طلاب الجامعة غير ناجح.

2- **نقض محمول الكلية السالبة:**مثالها: لا واحد من الحيوان جماد.

النقض للمحمول: كل حيوان غير جماد.

3- **نقض محمول الجزئية الموجبة:** مثالها: بعض الجزائريين مجاهدون.

النقض للمحمول: ليس بعض الجزائريين غير مجاهدين.

4- **نقض محمول الجزئية السالبة:** مثالها: ليس بعض المعدن فضة.

النقض للمحمول: بعض المعدن غير فضة.

ملاحظة: الفرق بين التناقض والنقيض (نقض المحمول): أن التناقض تماثل قضيتين في كل من الموضوع والمحمول واختلافهما في كل من الكم والكيف، أما النقيض فيعني تماثل قضيتين في كل من الكم والموضوع واختلافهما في الكيف والمحمول[1].

4- نقض العكس المستوي:

تعريفه: " هو استنتاج قضية من قضية أخرى تماثلها في الصدق دون الكيف، بحيث يكون موضوع القضية المستنتجة محمول القضية الأصلية، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأصلية "[2].

قواعده:

1- عكس القضية الأصلية عكسا مستويا.

2- نقض محمول العكس المستوي.

أ- **نقض العكس المستوي للكلية الموجبة:** مثالها: كل إنسان فان.

1- نعكسها عكسا مستويا فتصبح: بعض الفاني إنسان.

2- نطبق قواعد نقض المحمول على القضية المعكوسة (الحاصلة من العكس) فتصبح: ليس بعض الفاني غير إنسان.

إذن نقض العكس المستوي للكلية الموجبة هو الجزئية السالبة.

ب- **نقض العكس المستوي للكلية السالبة:** مثالها: لا واحد من الإنسان جماد.

نقض عكسها المستوي: كل جماد غير إنسان.

---

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 145-146.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

ج- **نقض العكس المستوي للجزئية الموجبة:** مثالها: بعض الجزائريين فلاسفة.

نقض عكسها المستوي: ليس بعض الفلاسفة غير جزائريين.

إذن نقض العكس المستوي للجزئية الموجبة هو الجزئية السالبة.

د- **نقض العكس المستوي للجزئية السالبة:** ليس لها نقض عكس مستوي لأنها لا تعكس عكسا مستويا[1].

5- عكس النقيض:

" هو جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقته في الصدق "[2]. وهو قسمان: مخالف وموافق.

أ- عكس النقيض المخالف:

" هو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، أو هو استنتاج قضية من أخرى يكون موضوعها نقيض محمول الأولى ومحمولها نفس موضوع الأولى، مع تماثل القضيتين في الصدق دون الكيف "[3].

قواعده:

1- نقض محمول القضية الأصلية.

2- عكس القضية الحاصلة عكسا مستويا.

1- عكس النقيض المخالف للكلية الموجبة: مثالها: كل إنسان حيوان.

- نقوم بنقض محمولها فتصبح: لا واحد من الإنسان/ غير حيوان.
- نعكس القضية الحاصلة عكسا مستويا فتصبح: لا واحد من غير الحيوان إنسان أو لا واحد من اللاحيوان إنسان.

إذن عكس النقيض المخالف للكلية الموجبة هو الكلية السالبة.

2- عكس النقيض المخالف للكلية السالبة: مثالها: لا سياسي صادق، تصبح: كل سياسي غير صادق، ثم تصبح: بعض/ غير الصادقين سياسيون.

إذن ك س تصير ج م.

---

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 146-147.

[2] الكاتبي: الرسالة الشمسية، ص 133.

[3] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 149.

3- **عكس النقيض المخالف للجزئية السالبة:** مثالها: ليس بعض الجزائريين أطباء، تصبح: بعض الجزائريين غير أطباء، ثم تصير: بعض غير الأطباء جزائريون.

إذن ج س تصير ج م.

4- **عكس النقيض المخالف للجزئية الموجبة:** مثالها: بعض المسلمين فلاسفة، تصبح: ليس بعض المسلمين غير فلاسفة، ومن هنا فلا عكس لها لأنها صارت جزئية سالبة، والجزئية السالبة لا تعكس[1].

ب- عكس النقيض الموافق:

" هو استدلال تتحول بواسطته قضية إلى قضية أخرى تشابه الأولى في الصدق والكيف، ويكون موضوعها نقيض محمول الأولى ومحمولها نقيض موضوع الأولى "[2]أو هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا أولا، ونقيض الجزء الأول ثانيا مع بقاء الكيقف والصدق بحالهما[3].

قواعده:

1- نقض محمول القضية الأصلية.

2- عكس نقض المحمول - أي القضية المنقوضة - عكسا مستويا.

3- نقض محمول القضية الحاصلة مجددا.

ملاحظة: عكس النقيض الموافق = عكس النقيض المخالف + نقض المحمول[4].

1- عكس النقيض الموافق للكلية الموجبة: مثالها: كل إنسان حيوان، ننقض محمولها فيصير كلية سالبة: لا واحد من الإنسان هو غير حيوان ثم نقوم بعكس نقض المحمول (القضية الجديدة) عكسا مستويا فتصبح: لا واحد من غير الحيوان (اللاحيوان) إنسان، ثم نقوم بنقض محمول القضية الحاصلة فتصير: كل غير حيوان غير إنسان، أو كل لا حيوان لا إنسان (عكس النقيض الموافق)[5].

إذن عكس النقيض الموافق لد ك م هو ك س.

---

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 149-150. أيضا: بشير بوجنات: المنطق ومناهج البحث العلمي، د.ط، مطبعة بغيجة حسام، قسنطينة، الجزائر، د.ت، ص 76.

[2] عبد الرحمن بدوي: المرجع السابق، ص 144.

[3] محمد رضا المظفر: المرجع السابق، ص 178.

[4] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 153.

[5] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق، ص 219.

2- عكس النقيض الموافق للكلية السالبة: مثالها: لا مثلث هو دائرة، ننقض محمولها فتصير: كل مثلث هو لا دائرة، ثم نعكس القضية الأخيرة عكسا مستويا فتصير: بعض ما ليس دائرة مثلث، ثم ننقض المحمول مرة أخرى فتصير: ليس بعض ما لا بدائرة غير مثلث وهذا هو عكس النقيض الموافق[1].

إذن عكس النقيض الموافق لد ك س هو ج م.

3- عكس النقيض الموافق للجزئية السالبة: مثالها: ليس بعض الورد أحمر، ننقض محمولها فتصير: بعض الورد هو لا أحمر، ثم نعكسها عكسا مستويا فتصير: بعض اللاأحمر هو ورد، ثم ننقض المحمول مرة أخرى فتصير: بعض اللاأحمر هو ليس لا ورد، وهذا هو عكس النقيض الموافق[2]

إذن عكس النقيض الموافق لد ج س هو ج س.

4- عكس النقيض الموافق للجزئية الموجبة: لا عكس نقيض موافق لها لأن نقض محمولها جزئية سالبة، وهذه لا تعكس[3].

6- النقض: وهو قسمان: نقض الموضوع والنقض التام.

1- نقض الموضوع:

تعريفه: هو استنتاج قضية من أخرى يكون موضوعها - أي موضوع القضية المستنتجة – نقيض موضوع القضية الأصلية، ومحمولها عين محمول القضية الأصلية.

2- النقض التام:

تعريفه: هو استنتاج قضية من أخرى يكون فيها كل من الموضوع والمحمول نقيض موضوع ومحمول القضية الأصلية.

قواعد النقض: للنقض بنوعيه طريقتان:

الطريقة الأولى:

تعكس القضية الأصلية عكسا مستويا، ثم ينقض محمول القضية المعكوسة، ثم تعكس القضية المنقوضة عكسا مستويا وهلم جرا... حتى نتوصل إلى قضية يكون موضوعها نقيض موضوع القضية الأصلية، ومحمولها، إما نفس محمول القضية الأصلية أو نقيض محمول هذه القضية الأصلية، أو نتوصل إلى قضية جزئية سالبة لا تقبل العكس فنتوقف عن متابعة الاستدلال.

---

[1] المرجع نفسه، ص 219.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

[3] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 155.

وبتطبيق قواعد هذه الطريقة في النقض على مختلف القضايا نتبين ما يلي:

1- **نقض الكلية الموجبة:** مثالها: كل إنسان زائل.

- نعكسها عكسا مستويا فتصبح: بعض الزائلين أناس.
- ننقض محمولها بتطبيق قواعد النقض فتصبح: ليس بعض الزائلين غير أناس.

وهي جزئية سالبة لا تقبل العكس المستوي.

النتيجة: الكلية الموجبة لا تقبل النقض بنوعيه.

2- **نقض الكلية السالبة:** مثالها: لا واحد من الجزائريين جبان.

- نعكسها عكسا مستويا فتصبح: لا واحد من الجبناء جزائري.
- ننقض محمولها فتصبح: كل الجبناء غير جزائريين.
- نعكس النتائج عكسا مستويا فتصبح: بعض غير الجزائريين جبناء. هذا هو نقض الموضوع.

إذا تتبعنا عملية الاستدلال بنقض محمول القضية الحاصلة تصبح: ليس بعض غير الجزائريين غير جبناء وهذا هو النقض التام.

النتيجة: الكلية السالبة تقبل النقض بنوعيه، ونقض الموضوع هنا هو الجزئية الموجبة والنقض التام هو الجزئية السالبة.

3- **نقض الجزئية الموجبة:** مثالها: بعض الطلاب أذكياء.

- نعكسها عكسا مستويا فتصبح: بعض الأذكياء طلاب.
- ننقض محمولها فتصبح: ليس بعض الأذكياء غير طلاب.

وهي جزئية سالبة لا تعكس.

النتيجة: الجزئية الموجبة لا تقبل النقض بنوعيه.

4- **نقض الجزئية السالبة:** لا تقبل النقض بنوعيه لأنها لا تعكس.

ملاحظة: النقض بهذه الطريقة لا ينجح إلا في الكلية السالبة.

الطريقة الثانية:

ننقض القضية الأصلية ثم نعكس القضية المنقوضة، ثم ننقض القضية المعكوسة، ثم نعكس القضية المنقوضة، ثم ننقض القضية المعكوسة وهلم جرا... حتى نصل إلى قضية يكون موضوعها نقيض موضوع القضية الأصلية (نقض الموضوع) أو إلى قضية يكون فيها كل من الموضوع والمحمول نقيض موضوع

ومحمول القضية الأصلية (النقض التام) أو إلى قضية جزئية سالبة لا تقبل العكس فنتوقف عن متابعة الاستدلال.

1- **نقض الكلية الموجبة:** مثالها: كل إنسان زائل.

- ننقض محمولها فتصبح: لا واحد من الإنسان غير زائل.
- نعكس الحاصل فتصبح: لا واحد من غير الزائل إنسان.
- ننقض الحاصل فتصبح: كل غير الزائل غير إنسان.
- نعكس الحاصل فتصبح: بعض غير الإنسان غير زائل (نقض تام).

وإذا تابعنا عملية الاستدلال بنقض القضية المنقوضة نقضا تاما فإننا نتوصل إلى ما يسمى بنقض الموضوع وهو: ليس بعض غير الإنسان زائل.

النتيجة: نقض الكلية الموجبة بهذه الطريقة هو الجزئية الموجبة في حالة النقض التام، والجزئية السالبة في حالة نقض الموضوع.

2- **نقض الكلية السالبة:** الكلية السالبة لا نقض لها بنوعيه لأنها تؤول في المرحلة 3 إلى جزئية سالبة وهي لا تعكس.

3- **نقض الجزئية الموجبة:** لا نقض لها بنوعيه لأنها تؤول في الخطوة الأولى إلى جزئية سالبة.

4- **نقض الجزئية السالبة:** لا نقض لها بنوعيه لأنها تؤول في الخطوة الثالثة إلى جزئية سالبة، وهي لا تعكس.

ملاحظة: النقض بهذه الطريقة لا ينجح إلا في الكلية الموجبة.

النتيجة: الجزئيات موجبة وسالبة لا نقض لها بنوعيه[1].

ثانيا. الاستدلال غير المباشر:

I- القياس:

تعريفه: " القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر"[2].

أقسامه: ينقسم إلى قسمين اقتراني واستثنائي، والاقتراني قسمان حملي، إن تركب من حمليتين، وشرطي إن لم يتركب منهما[3].

---

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 156-162.

[2] الكاتبي: الرسالة الشمسية، ص 138.

[3] القطب الرازي: تحرير القواعد المنطقية، ص 141.

أ- القياس الاقتراني:

1- القياس الاقتراني الحملي:

كل قياس حملي لابد فيه من مقدمتين[1] ونتيجة (كل منها يعتبر قضية).

تركيبه: يركب إذن هذا القياس من ثلاث قضايا هي كالآتي:

1- المقدمة الكبرى: وهي التي تحتوي على محمول النتيجة، أو الحد الأكبر مقترنا بالحد الأوسط، في قضية حملية موجبة أو سالبة، وهي قضية كلية في جميع الأشكال ماعدا الثالث الذي قد تكون فيه جزئية، وضرب واحد من الشكل 4.

2- المقدمة الصغرى: وهي التي تحتوي على موضوع النتيجة، أو الحد الأصغر مقترنا بالأوسط في قضية حملية، كلية أو جزئية، وهي موجبة في جميع الأشكال ماعدا الثاني الذي قد تكون فيه سالبة، وضرب واحد من الشكل 4.

3- النتيجة: وهي قضية حملية تلزم عن مقدمتين بالضرورة المنطقية، وذلك إذا قام الحد الأوسط بالربط بين الحدين.

وهي تكون بالضرورة سالبة إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة وتكون جزئية إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، أو في ضرب من الشكل 3 الذي لا ينتج إلا الجزئيات، وقد تكون جزئية عن مقدمات كلية كما في الأضرب الضعيفة.

ويلاحظ أن هذه القضايا الثلاث مرتبطة فيما بينها، فالنتيجة متضمنة منطقيا في مجموع المقدمتين، ووظيفة القياس أن يقوم باستخلاص النتيجة من المبادئ الموجودة فيها ضمنا، ولكي يتمكن من ذلك يجب أن تكون المقدمة الصغرى متضمنة في المقدمة الكبرى التي تسلم بها وأن تكون النتيجة على نحو ما متضمنة في المقدمة الصغرى، وبذلك ينتج أنها متضمنة بالضرورة في المقدمة الكبرى المسلم بها، ولابد لذلك أن يحتوي القياس على ثلاثة حدود وهي:

1- الحد الأكبر: وهو محمول النتيجة، وسبب تسمية المقدمة التي يظهر فيها بالمقدمة الكبرى. وقد يكون أكبر الحدود ماصدقا وأكثرها استغراقا لغيره، كما في الشكل 1، وقد يكون أقل ماصدقا من الحد الأوسط الذي يحمل عليه كما يحمل على الأصغر كما في الشكل 2 الذي لا ينتج إلا السوالب، والذي يكون فيه الحد

---

[1] المرجع نفسه، ص 141.

الأوسط محمولا في المقدمتين، وقد يكون أقل ماصدقا حتى من الحد الأصغر كما في الشكل 3 الذي لا ينتج إلا الجزئيات.

2- الحد الأصغر: وهو موضوع النتيجة، وعلة تسمية المقدمة التي يظهر فيها بالمقدمة الصغرى، وقد يكون أصغر الحدود ماصدقا كما هو في الشكل 1، وقد يكون أكبر ماصدقا كما هو في الشكل 3.

ويجب أن يختلف الحد الأصغر عن الحد الأكبر لفظا ومعنى حتى لا نصل إلى لغو.

3- الحد الوسط: وهو الذي يظهر في المقدمتين، ويستغرق في إحداهما على الأقل، كما أنه هو الذي يربط بين المقدمتين الصغرى والكبرى، مكونا النتيجة التي لا يظهر فيها.

وقد يكون ماصدقه متوسطا بين ماصدق الأكبر وماصدق الأصغر كما في الشكل 1.

وقد يكون أكبر الحدود ماصدقا كما في الشكل 2.

وقد يكون أقل ماصدقا كما في الشكل 3.

ويجب أن يكون الحد الأوسط في المقدمتين متفقا مع ذاته لفظا ومعنى، وأن لا تتغير ذاتيته أثناء الاستدلال حتى لا يكون هناك أربعة حدود، مما يفسد القياس، ويبدو أن تسمية الحدود بالأكبر والأصغر والأوسط أتى من وضعها في الشكل 1 الذي هو أكمل الأشكال لكون موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى، وبالتالي يكون للحدود الثلاث ماصدقات تتفق أحجامها مع تسمياتها بحيث يكون الأصغر هو الأصغر ماصدقا، والأوسط هو الأوسط ماصدقا والأكبر هو الأكبر ماصدقا. ولكن هذا لا ينطبق على باقي الأشكال وعلى كل فإن الأكبر هو الأكبر لكونه محمولا في النتيجة، ومن الضروري أن يكون المحمول أعم من الموضوع، وأن الأصغر هو الأصغر لكونه موضوعا في النتيجة، ومن المفروض أن يكون الموضوع أخص من المحمول، وأن الأوسط هو أوسط لأنه وسيط، أو وسط، أو واسطة تبين العلاقة بين المقدمتين[1].

وضع المقدمات:

ويلاحظ أن وضع المقدمات لا يحدد كونها كبرى أو صغرى، فقد توضع الكبرى أولا، وهذا هو المألوف عند الأوربيين، وقد توضع الصغرى أولا وهذا هو المألوف عند مناطقة العرب وبعض الأوربيين[2].

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 228-230.

[2] عبد الرحمن بدوي: المرجع السابق، ص 163.

ومن هنا فلكي نفرق بين المقدمة الصغرى والكبرى نطلق من النتيجة، فموضوعها هو الحد الأصغر والقضية التي تتضمنه في المقدمة الصغرى، ومحمولها هو الحد الأكبر والقضية التي تتضمنه هي المقدمة الكبرى.

مثلا:

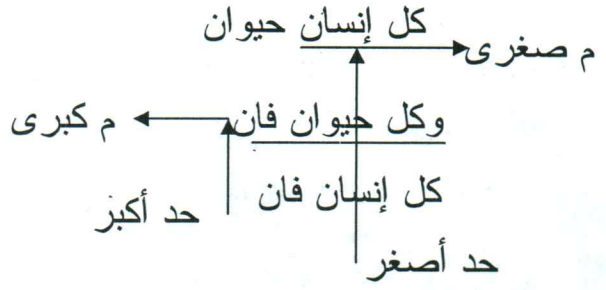

هذا القياس المقدمة الصغرى وضعت فيه أولا، والكبرى ثانيا، وقد دلنا على ذلك محمول النتيجة

أما هذا القياس:

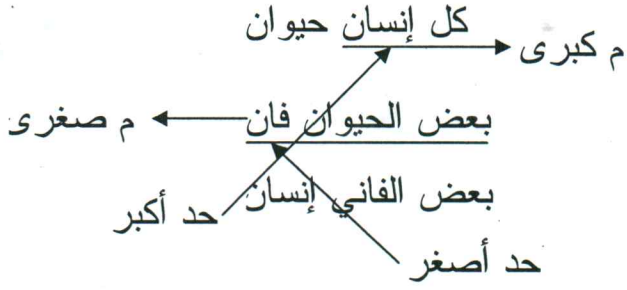

هذا القياس وضعه عكس وضع الأول بحيث بدأنا بالكبرى لا بالصغرى

مبادئ القياس:

صلة قوانين الفكر بمبادئ القياس: يرى المناطقة الذين يعرفون المنطق بأنه علم قوانين الفكر أن القياس يقوم على الأسس والمبادئ التي يقوم عليها كل تفكير وكل استدلال وهي قوانين الفكر الأساسية [الذاتية، عدم التناقض، الثالث المرفوع] التي يعتمد عليها المنطق بأقسامه من تصورات وقضايا واستدلالات، ويرون أن هذه القوانين تعبر عن أبسط الحقائق التي تتدخل في عمليات الإدراك وعمليات التفكير والاستدلال، تدخلا فطريا تلقائيا لا نشعر به، إذ من المستحيل أن نفكر وبالتالي نستدل على نحو صحيح متجنبين التناقض دون مراعاة هذه القوانين.

---

[1] عبد الرحمن بدوي: المرجع السابق، ص 231.

وقد عبر مناطقة العصور الوسطى عن هذه القوانين بمقولة تتضمن مبدأين هما تطبيق لها، هما:

المبدأ الأول. هو المقول على الكل:

ومعناه أن كل ما يثبت على نحو كلي لموضوع أو لكلٍّ، يثبت لكل شيء يندرج تحت هذا الموضوع، أو ذاك الكل، فما يثبت للجنس حيوان يثبت للنوع إنسان، وما يقال عن النوع يقال على ما يندرج تحته من أفراد. إن ما يثبت بالنسبة لتصور من الممكن أن يثبت لكل فرد من أفراده المكونين للفئة المنطقية التي يخصصها هذا التصور، بشرط أن يكون الموضوع مأخوذًا بمعنى توزيعي Distributivement، أي أن يكون الموضوع مستغرقا بجميع أفراده في المحمول، وبذلك يكون الحكم على كل أفراده مجتمعين ومنفردين، كما في قولنا: كل إنسان حيوان ثديي، فهذا يعني أن كل فرد من أفراد الإنسان هو حيوان ثديي، فالمحمول هنا ينتسب إلى الكل، وإلى كل جزء من أجزائه.

وذلك بخلاف الموضوع المأخوذ بمعنى جمعي Collectivement, globalement، وفيه المحمول ينتسب إلى الكل دون الجزء، كما في قولنا: كل زوايا Δ = قائمتين، فليس هناك زاوية من زوايا Δ = بمفردها قائمتين.

هذه القاعدة تنطبق مباشرة على الأقيسة من الشكل 1: أي التي يكون الحد الأكبر محمولا في الكبرى والأصغر موضوعا في الصغرى، ولما كان من الممكن رد جميع أشكال الأقيسة إلى الشكل 1، فإن قاعدة المقول على الكل تنطبق على جميع الأقيسة.

المبدأ الثاني. هو المقول على اللاواحد:

ومعناه أن كل ما ينفى على نحو كلي عن موضوع: أو عن كل، ينفى عن كل شيء يندرج تحت هذا الموضوع، أو ذلك الكل، فما ينفى على نحو كلي عن فئة منطقية ينفى عن كل فرد من أفراد تلك الفئة،فما يقال سلبا عن الجنس يقال عن النوع، وما يسلب عن النوع يسلب عن الأفراد، وهنا كذلك يكون السلب بمعنى توزيعي لا بمعنى جمعي، فإذا قلنا لا واحد من الناس بخالد، فإن الحكم يشمل أفراد الإنسان كلهم أي كل واحد منهم، بينما إذا قلنا: كل زوايا Δ لا تساوي أقل من قائمتين، فإن القضية: كل زاوية من زوايا Δ = أقل من قائمتين صادقة.

ونلاحظ بأن هذا المبدأ الثاني لا يتحقق على نحو مباشر إلا في الشكل 1، فالمبدآن إذن يتحققان على نحو مباشر في الشكل 1 وحده، وهو ما يؤكد أنه أكمل الأشكال[1].

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص ص 248-250.

قواعد القياس:

صلة قواعد القياس بمبادئه: قواعد القياس يشتق معظمها من مبادئه ويستند أغلبها إلى قوانين الفكر الأساسية، وهذا يعني أن قواعد القياس تعد وسيلة لتطبيق هذه المبادئ بسهولة وبطريقة آلية، بحيث نستطيع ونحن بصدد أي استدلال أن نحدد إن كان قياسا أم لا، وإن كان قياسا هل هو منتج أو عقيم؟ هل النتيجة صادرة عن المقدمات صدورا ضروريا بحيث إذا فرضنا صدق المقدمات استحال علينا رفض النتيجة؟ أو أنها ليست صادرة بمقتضى الضرورة المنطقية؟، ونلاحظ بأن قواعد القياس هذه قد تحور في صورة قواعد خاصة بكل شكل تحدد الأضرب المنتجة فيه بعد إسقاط الضروب غير المنتجة التي لا تتفق معها كما تحدد كيف النتيجة وكمّها في كل ضرب منتج وتميز الأضرب القوية عن الضعيفة...الخ[1].

قواعد القياس:

1- يجب أن يتركب القياس من ثلاثة حدود فقط، هي الأكبر والصغر والأوسط، ويتصل بهذه القاعدة أنه لا يجوز أن يكون في القياس أكثر من ثلاث قضايا[2].

2- يجب أن يستغرق الحد الأوسط في إحدى المقدمتين على الأقل.

3- لا يستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقا في إحدى المقدمتين.

4- لا إنتاج على سالبتين.

5- النتيجة تتبع الأخس، فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة، وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية كانت النتيجة جزئية.

6- لا إنتاج عن جزئيتين.

7- لا إنتاج من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة[3].

ملاحظة: يمكن رد القواعد السابقة إلى ثلاثة أصناف:

1- قواعد تمس تركيب القياس.

2- قواعد تمس الاستغراق.

3- قواعد خاصة بالكيف.

---

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 253

[2] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص ص 342-343.

[3] المرجع نفسه، ص ص 392-401.

وكل هذه القواعد ترجع إلى أساس القياس، وهو المقول على الكل وعلى اللاواحد[1].

أشكال القياس:

ضبطها عبد الرحمن الأخضري في الأبيات الآتية:

الشكل عند هؤلاء الناس يطلق عن قضيتي قياس
من غير أن تعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يشار
وللمقدمات أشكال فقط أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أول ويدرى
وحمله في الكل ثانيا عرف ووضعه في الكل ثالثا ألف
ورابع الأشكال عكس الأول وهي على الترتيب في التكمل[2]

الفرق بين الشكل والضرب:

الشكل: هو هيئة القياس التي يوضع عليها الحد الأوسط في المقدمتين، واختلاف وضع هذا الحد فيهما هو الذي أدى إلى أربعة أشكال.

الضرب: هو هيئة القياس التي يوضع عليها كمية وكيفية المقدمات والنتائج، وعلى هذا الأساس تنتج كل قضية أربعة أضرب في كل شكل، فإذا كانت الكبرى كلية موجبة فيمكن أن تكون الصغرى؛ إما كلية موجبة وإما كلية سالبة، وإما جزئية موجبة وإما جزئية سالبة، وكذلك كل من القضايا: الكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة[3] [4].

---

[1] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص 401.

[2] عبد الرحمن الأخضري: السلم المرونق في المنطق، المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 144، ورقة 7/ب.

[3] علي سامي النشار: المرجعه السابق، ص ص 409-411.

[4] ويمكن تعريف الشكل بأنه مصطلح يطلق على قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار، أما مع اعتبارها فيطلق عليهما مصطلح ضرب أي نوع من أنواع الشكل. الأخضري: شرح السلم، ورقة 45/ب.

أشكال القياس الأربعة: هي:

1- **الشكل الأول:** الحد الأوسط موضوع في الكبرى محمول في الصغرى.

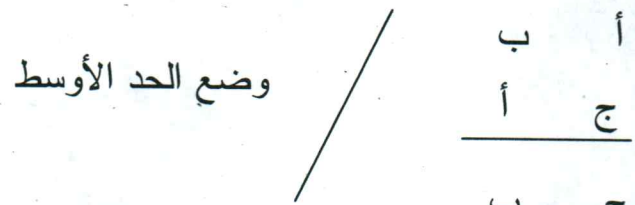

2- **الشكل الثاني** ج ب محمول في المقدمتين.

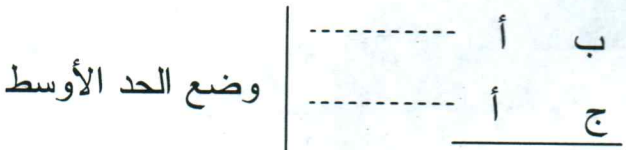

3- **الشكل الث** ج ب ـا موضوع في المقدمتين.

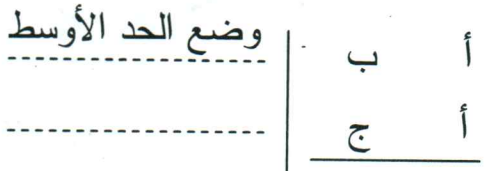

4- **الشكل الر** ج ب ـط محمول في الكبرى موضوع في الصغرى.

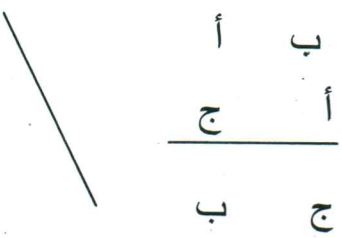

الشكل الأول: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه موضوعا في الكبرى محمولا في الصغرى.

شروط إنتاجه: - كلية الكبرى.

- إيجاب الصغرى.

سبب كونه الأول: نلاحظ فيه لزوم النتيجة بالضرورة من المقدمات صراحة، ولاسيما عندما ننطلق من المقدمة الصغرى، مثال ذلك:

كل خمر مسكر

وكل مسكر حرام

كل خمر حرام

أما في الأشكال الأخرى فإن النتيجة تلزم بالضرورة من المقدمات ولكن ضمنيا.

- الشكل الأول تنطبق عليه قاعدة: المقول على الكل وعلى اللاواحد[1].تطبيقا مباشرا .

- ينتج المحصورات الأربع، وهو الوحيد الذي ينتج الكلية الموجبة، وهي الوحيدة المستخدمة في العلوم، والعلوم عند الأقدمين لا تكون إلا كلية موجبة، وإذا وجد جزئي فليس إلا صورة ومعبرا إلى حد كلي، والنفس إنما تكمل بمعرفة الكليات لا الجزئيات[2]. يضاف إلى هذا أن الإيجاب وجود والسلب عدم، والوجود أشرف، والكلي أشرف لأنه أضبط في العلوم وأنفع، وأخص من الجزئي والأخص أشرف لاشتماله على أمر زائد، فعلى هذا تكون الموجبة الكلية أشرف المحصورات لاشتمالها على أشرفين: الإيجاب والكلية وعكسها الجزئية السالبة، وعلى هذا فقد قدم المنتج للأشرف (الشكل الأول) على غيره[3].

- هو بين بذاته، أما الأشكال الأخرى فتبين بالرد إليه[4].

أضرب الشكل الأول المنتجة: هذا الشكل ينتج أربعة أضرب هي:

1- **الضرب الأول:** يتكون من كليتين موجبتين.

كل ب هي أ	كل مسكر حرام (ك)
كل س هي ب	كل خمر مسكر (ص)
كل س هي أ	كل خمر حرام

[1] محمد السرياقوسي: المرجع السابق، ص 293.

[2] علي سامي النشار: المرجع السابق، ص 426.

[3] القطب الرازي: تحرير القواعد المنطقية، ص 143.

[4] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق، ص 174.

2- **الضرب الثاني:** يتكون من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى.

لا شيء من ب هي أ — لا شيء من المسكر بنافع

كل س هي ب — كل خمر مسكر

لا شيء من س هي أ — لا شيء من الخمر بنافع

3- **الضرب الثالث:** ويتكون من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى.

كل ب هي أ — كل فقير يستحق الصدقة

بعض س هي ب — بعض السائلين فقراء

بعض س هي أ — بعض السائلين يستحق الصدقة

4- الضرب الرابع: [illegible] جزئية موجبة صغرى [illegible] كبرى

لا شيء من ب هي أ — لا غني يستحق الصدقة

بعض س هي ب — بعض السائلين أغنياء

ليس بعض س هي أ — بعض السائلين لا يستحق الصدقة

الشكل الثاني: هو الذي فيه الحد الأوسط محمولا في المقدمتين، ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى ونتيجته دائما سالبة.

شروط إنتاجه:

1- أن تكون إحدى مقدمتيه سالبة (الكلية أو الجزئية).

2- أن تكون المقدمة الكبرى كلية (موجبة أو سالبة).

ضروبه المنتجة: أربعة هي:

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 185-186. أيضا محمد رضا المظفر: المنطق، ص ص 216-217.

1- **الضرب الأول:** يتكون من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى.

لا ج ب	لا جماد متحرك
كل أ ب	كل حيوان متحرك
لا أ ج	لا حيوان جماد

2- **الضرب الثاني:** يتكون من كلية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى.

كل ج ب	كل حيوان متحرك
لا أ ب	لا جماد متحرك
لا أ ج	لا جماد حيوان

3- **الضرب الثالث:** يتألف من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى.

لا ج ب	لا واحد من المسلمين يحب الخمر
بعض أ ب	بعض الأفارقة يحب الخمر
بعض أ ليس ج	بعض الأفارقة ليسوا مسلمين

4- **الضرب الرابع:** يتألف من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى.

كل ج ب	كل مجتهد ناجح
ليس بعض أ ب	بعض الطلاب ليس ناجحا
ليس بعض أ ج	ليس بعض الطلاب مجتهدًا

ونلاحظ أن هذا الشكل لا ينتج إلا السوالب وأنه يستخدم عادة لنفي أو رفض دعوى أو إدعاء أو شيء ما، ولذا يستعمل كثيرا في الجدل والرد على الخصوم، أي في البراهين التي يستفاد منها الاستدلال على فساد الأحكام[1].

[1] محمد رضا المظفر: المنطق، ص 221.

الشكل الثالث: هو الذي يكون فيه الحد الأوسط موضوعا في المقدمتين، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى.

شروط إنتاجه:

1- إيجاب الصغرى.

2- جزئية النتيجة.

3- كلية إحدى المقدمتين.

ضروبه المنتجة: ستة هي:

1- **الضرب الأول:** يتألف من كليتين موجبتين:

كل أ ج	كل إنسان مفكر
كل أ ب	كل إنسان فان
بعض ب ج	بعض الفاني مفكر

2- **الضرب الثاني:** يتالف من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى.

بعض أ ج	بعض الأسخياء سعداء
كل أ ب	كل سخي محبوب
بعض ب ج	بعض المحبوبين سعداء

3- **الضرب الثالث:** يتألف من كلية موجبة كبرى وجزئية موجبة صغرى.

كل أ ب	كل العرب كرماء
بعض أ ج	بعض الفلاسفة عرب
بعض ج ب	بعض الفلاسفة كرماء

[1] محمد علي أبو ريان، علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق، ص 174. أيضا مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 190.

4- **الضرب الرابع:** يتألف من كليتين: الصغرى موجبة والكبرى سالبة.

لا أ ج — لا جزائري يحب الظلم

كل أ ب — كل الجزائريين محاربون

ليس بعض ب ج — ليس بعض المحاربين محبين للظلم

5- **الضرب الخامس:** يتألف من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى.

ليس بعض أ ج — بعض الحيوان ليس بإنسان

كل أ ب — كل حيوان متحرك

ليس بعض ب ج — لبعض المتحرك ليس بإنسان

6- **الضرب السادس:** يتألف من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى.

لا أ ج — لا واحد من الفلاسفة يحب الظلم

بعض أ ب — بعض الفلاسفة علماء

ليس بعض ب ج — ليس بعض العلماء محبين للظلم

ونلاحظ بأن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئيات ويستخدم في القياس الجدلي خاصة إذا أردنا البرهنة على عدم صدق الكليات[1].

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 190-193.

الشكل الرابع: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه محمولا في الكبرى موضوعا في الصغرى.

قواعده:

1- إذا كانت الكبرى موجبة لزم أن تكون الصغرى كلية.

2- إذا كانت الصغرى موجبة لزم أن تكون النتيجة جزئية.

3- إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة وجب أن تكون الكبرى كلية.

ضروبه المنتجة: خمسة هي:

1- **الضرب الأول:** يتألف من كليتين موجبتين.

كل ج أ	كل إنسان حيوان
كل أ ب	كل حيوان فان
بعض ب ج	بعض الفاني إنسان

2- **الضرب الثاني:** يتألف من كليتين إحداهما موجبة كبرى والأخرى سالبة صغرى.

كل ج أ	كل العلماء فلاسفة
لا أ ب	لا فيلسوف يحب الشر
لا ب ج	لا واحد من المحبين للشر عالم

3- **الضرب الثالث:** يتألف من جزئية موجبة كبرى وكلية موجبة صغرى.

بعض ج أ	بعض الشعراء محبوب
كل أ ب	كل محبوب سعيد
بعض ب ج	بعض السعداء شعراء

4- **الضرب الرابع:** يتألف من كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى.

لا ج أ	لا مجنون عاقل
كل أ ب	كل عاقل يسأل عن أعماله
ليس بعض ب ج	ليس بعض من يسأل عن أعماله بمجنون

5- **الضرب الخامس:** يتألف من كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى.

لا ج أ	لا حاكم فيلسوف
بعض أ ب	بعض الفلاسفة شعراء
ليس بعض ب ج	ليس بعض الشعراء حاكما

ونلاحظ أن هذا الشكل ينتج الجزئيات والسالبة الكلية ولا ينتج الكلية الموجبة كما أنه نادرا ما يستخدم لأنه مخالف للطبع بمخالفته الشكل الأول[1].

2- القياس الاقتراني الشرطي:

تعريفه: " هو الذي تكون بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية "[2] ولا فرق بينه وبين الحملي إلا من حيث اشتماله على القضية الشرطية إن في مقدمتيه أو في إحداهما، ولذا فإن حدوده هي نفس حدود الحملي الأصغر والأوسط والأكبر علما أن الحد فيه قد يكون المقدم أو التالي من الشرطية كما أن الأوسط قد يكون جزءا من المقدم أو التالي[3].

أنواعه: خمسة وهي كالتالي:

---

[1] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 195-196.

[2] المرجع نفسه، ص 204.

[3] محمد رضا المظفر: المرجع السابق، ص 235.

1- **المؤلف من شرطيتين متصلتين:** مثاله:

كلما كان الإنسان محبوبا كان سعيدا (م ص)

وكلما كان سعيدا أحب الخير (م ك)

كلما كان الإنسان محبوبا أحب الخير (نتيجة)

2- **المؤلف من شرطيتين منفصلتين:** مثاله:

كل حاكم إما أن يكون عادلا في أحكامه أو غير عادل

كل غير عادل في أحكامه إما أن يكون مكروها أو محبوبا

كل حاكم إما أن يكون عادلا في أحكامه وإما أن يكون مكروها أو محبوبا

3- **المؤلف من متصلة وحملية:** مثاله:

كلما كان الطالب مجتهدا كان ناجحا

كل ناجح محبوب من أهله

كلما كان الطالب مجتهدا كان محبوبا من أهله

4- **المؤلف من المنفصلة والحملية:** مثاله:

كل شيء قابل للتغير

كل قابل للتغير إما حي أو جماد

كل شيء إما حي أو جماد

5- **المؤلف من المنفصلة والمتصلة:** مثاله:

[1]

إذا كان الطالب ناجحا كان مجتهدا

إذا كان الطالب ناجحا فلا يكون مهملا

ب- القياس الاستثنائي:

تعريفه: " هو قياس مركب من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع لأحد جزئيها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه "[2] فهو قياس تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل[3] وهو قسمان:

1- الاستثنائي المتصل:

ويتركب من كبرى شرطية وصغرى حملية استثنائية تبدأ بحرف الاستثناء " لكن " ونتيجة تكون حملية، مثل:

إذا كان محمد طالبا مجتهدا فهو ناجح (كبرى شرطية متصلة) لكنه طالب مجتهد (صغرى حملية استثنائية).

فهو ناجح (نتيجة حملية)[4].

2- الاستثنائي المنفصل:

وهو ما تركب من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزأين أو رفعه، أو من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزأين، أو من منفصلة مانعة الخلو ورفع أحد الجزأين[5]. وهذا يعني أن هذا القياس ثلاثة أقسام:

أ- المنفصلة الحقيقية مثلا: إما أن يكون الإنسان عالما أو جاهلا، لكنه غير عالم، إذن فهو جاهل، ولكنه غير جاهل إذن فهو عالم.

ب- مانعة الجمع: مثلها: إما أن يكون المعدن ذهبا أو فضة لكنه ذهب، إذن فهو غير فضة، أو لكنه فضة، إذن فهو غير ذهب.

---

[1] عبد الرحمن بدوي: المرجع السابق، ص ص 213-215. والأمثلة من مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص ص 204-206.

[2] الكاتبي: الرسالة الشمسية، ص 163.

[3] محمد شمس الدين، إبراهيم سالم: تيسير القواعد المنطقية، ص 254.

[4] أحمد الطيب: مدخل لدراسة المنطق القديم، ص 149.

[5] عبد المتعال الصعيدي: تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، ص 146.

ج- مانعة الخلو: مثلها إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود، لكنه أبيض، إذن فهو غير أسود أو لكنه أسود، إذن فهو غير أبيض[1].

II- لواحق القياس:

1- القياس المركب:

وهو ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات أخرى نتيجة وهلم جرا، إلى أن يحصل المطلوب، وهو إما موصول النتائج كقولنا: كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د أ) فكل (ج أ)، ثم كل (ج أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ)، وإما مفصول النتائج كقولنا: كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ)[2].

2- قياس الخلف:

هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني من متصلة وحملية والآخر استثنائي.

وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) فنقول: لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لصدق نقيضه وهو كل (ج ب)، ولنفرض أن هاهنا مقدمة صادقة في نفس الأمر وهي كل (ب أ)، فنجعلها كبرى للمتصلة، وهو القياس الاقتراني لينتج: لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لكان كل (ج أ) ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة للقياس الاستثنائي ونستثني نقيض التالي فنقول: لكن ليس كل (ج أ) على أن كل (ج أ) أمر محال، فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب[3] ومثاله من المواد مثلا إذا أردنا البرهنة على أن أرسطو كان فيلسوفا، قلنا:

- إن لم يكن أرسطو فيلسوفا كان غير فيلسوف (شرطية متصلة م صغرى).
- أرسطو هو منشئ علم المنطق باعتراف المناطقة الفلاسفة (حملية م كبرى).
- إن لم يكن أرسطو فيلسوفا لم يكن منشئا لعلم المنطق (نتيجة ومقدمة كبرى للقياس الاستثنائي).
- لكن أرسطو هو منطقي علم المنطق (مقدمة صغرى)
- إذن أرسطو فيلسوف (نتيجة)[4].

---

[1] محمد عبد العزيز البهنسي: المنطق المفيد قسم التصديقات، د.ط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1988م، ص ص 44-45.

[2] الكاتبي: الرسالة الشمسية، ص 164.

[3] الرازي: تحرير القواعد المنطقية، ص 165.

[4] مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص 223.

3- **الاستقراء:** وقد درس في مادة المنهجية.

4- **التمثيل:**

هو إثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياسا والجزئي الأول فرعا والثاني أصلا، والمشترك علة وجامعا، كما يقال: العالم مؤلف فهو حادث كالبيت: يعني البيت حادث لأنه مؤلف[1].

والله ولي التوفيق

[1] الرازي: تحرير القواعد المنطقية، ص 166.